أسواق مؤشر التبغ غير القانوني في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي 2017

أعدتها Oxford Economics

نوفمبر 2018

إخلاء مسؤولية

تم إعداد أسواق مؤشر التبغ غير القانوني في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي 2017 ("التقرير") بشأن الاتجار غير القانوني بالتبغ في أسواق محددة في دول مجلس التعاون الخليجي بواسطة Oxford Economics. تتمتع Oxford Economics بالحرية الأكاديمية والتحكم الكامل في التحرير في التقرير. نشعر بالامتنان للمدخلات والبيانات الواردة من أصحاب المصلحة في القطاع العام وأصحاب مصالح الصناعة.

أعدت Oxford Economics التقرير وفقًا لاختصاصات محددة تم الاتفاق عليها بين إدارة فيليب موريس الدولية SA، وهي شركة تابعة لفيليب موريس الدولية وOxford Economics. قامت فيليب موريس بتقديم الدعم المالي للتقرير. يتحمل Oxford Economics المسؤولية الكاملة عن تحليل التقرير والنتائج والختام. تم سرد الاختصاصات التي اشتركت على أساسها Oxford Economics عن طريق إدارة فيليب موريس الدولية في نهاية هذا التقرير بالتفصيل.

من نحن

تأسست Oxford Economics في عام 1981 كمشروع تجاري مع كلية الأعمال بجامعة أكسفورد لتقديم التوقعات الاقتصادية والنمذجة للشركات البريطانية والمؤسسات المالية في الخارج. منذ ذلك الحين، أصبحنا أحد أهم الشركات الاستشارية العالمية المستقلة في العالم، حيث نقدم التقارير والتوقعات والأدوات التحليلية في 200 دولة و 100 قطاع صناعي وأكثر من 3000 مدينة. تقدم لنا نماذجنا الاقتصادية والصناعية العالمية التي تعتبر هي الأفضل من نوعها قدرة لا نظير لها على توقع اتجاهات السوق الخارجية وتقييم أثرها الاقتصادي والاجتماعي والتجاري.

يقع مقر الشركة في أكسفورد بإنجلترا ولديها مراكز إقليمية في لندن ونيويورك وسنغافورة كما أن لديها مكاتب في جميع أنحاء العالم. يعمل لدينا أكثر من 300 موظف بدوام كامل، بما في ذلك 200 خبير اقتصادي محترف وخبراء في الصناعة ومحررو أعمال - وهي واحدة من أكبر فرق خبراء الاقتصاد الكلي والمتخصصين في القيادة الفكرية. يتمتع فريقنا العالمي بمهارات عالية في مجموعة كاملة من تقنيات البحث وقدرات القيادة الفكرية من نماذج الاقتصاد القياسي وتأطير السيناريوهات وتحليل التأثير الاقتصادي لدراسات السوق ودراسات الجدوى ومجموعات الخبراء وتحليلات الويب.

تعتبر Oxford Economics المستشار الرئيسي لصانعي القرارات المالية والشركات والحكومات وقادة الفكر. تضم قاعدة عملائنا في جميع أنحاء العالم الآن أكثر من 1500 منظمة دولية تشمل الشركات والمؤسسات المالية متعددة الجنسيات الرائدة؛ الهيئات الحكومية الرئيسية والرابطات التجارية؛ وأعلى الجامعات والاستشارات ومراكز الفكر.

المحتويات

المجال 5

المسرد 6

المنهجية 7

الملخص التنفيذي 8

لوحة البيانات 16

ملخص السوق 18

المجال

يقدم هذا التقرير نظرة عامة على طبيعة التجارة غير القانونية للسجائر عبر اقتصادات أربع دول من دول مجلس التعاون الخليجي وهي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وعمان. فهو يضع تقديرات لاستهلاك السجائر غير القانوني وتأثير ذلك على عائدات ضريبة التبغ. ولهذه الغاية، فإن الغرض من هذا التقرير هو:

- التحقق من صحة مستويات الحوادث غير القانونية ومراجعة وتقدير وتنقيح التقديرات باستخدام المصادر المتوفرة مثل استطلاعات العلب الفارغة.
- تقدير حجم الاستهلاك غير القانوني، بما في ذلك، قدر الإمكان، التوزيع حسب المتغيرات في السوق.
- تقدير الضريبة الحكومية السنوية من الضرائب غير المباشرة على السجائر ويشمل ذلك الرسوم الجمركية وضريبة الإنتاج وضريبة القيمة المضافة حسب الاقتضاء.

تستفيد دراستنا من أحدث البيانات المتاحة، ويشمل ذلك تقديرات سنة كاملة لاستهلاك السجائر والمبيعات حتى عام 2017، بالإضافة إلى استطلاعات العبوات الفارغة حتى الربع الثاني من عام 2018. وبالتالي، يمكننا تقديم تقديرات عام كامل حتى عام 2017 لمقاييس مثل إجمالي الاستهلاك والمبيعات المحلية القانونية والإيرادات الضريبية والخسائر الضريبية. كما نقدم مؤشرًا لكيفية تطور الاستهلاك غير القانوني في عام 2018 بعد التغييرات التي حدثت في الضرائب على السجائر في الإمارات والسعودية في العام الماضي.

مسرد المصطلحات

BAT الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ.

bn مليار.

Bootlegging التهريب على نطاق صغير.

CIF التكلفة والتأمين والشحن.

البضائع المهربة (CB) منتج أصلي تم شراؤه في سوق منخفض الضرائب يتجاوز الحدود القانونية أو تم الحصول عليه دون دفع ضرائب لأغراض التصدير ليتم بيعه بشكلٍ غير قانوني (من أجل التربح) بأعلى سعر في السوق. هناك عمومًا نوعان من البضائع المهربة: التهريب على نطاق صغير والتهريب بالجملة.

التزييف (CF) السجائر التي يتم تصنيعها وبيعها بشكل غير قانوني دون إذن من مالك حقوق العلامات التجارية.

CPI مؤشر أسعار المستهلك.

الرسوم الجمركية رسوم مستحقة الدفع عندما تدخل سلعة ما بلدًا في الخارج.

محلي غير قانوني السجائر التي يقوم صاحب حقوق العلامة التجارية بإنتاجها بشكلٍ قانوني ليتم بيعها واستهلاكها بشكلٍ غير قانوني في نفس السوق.

الإعفاء من الرسوم الجمركية (DF) المشتريات التي تتم خارج السوق المحلي والتي لا توجد فيها ضرائب حكومية أو محلية أو إقليمية أو رسوم استيراد أو أي نوع آخر من الضرائب المضافة وتخضع لقيود حجم الشراء.

ضريبة حصيلتها مخصّصة لغرض معيّن الضرائب التي تكون عائداتها مخصصة لمجموعة أو لاستخدام محدد.

EPS استطلاعات العلب الفارغة. تجمع وكالات البحث المستقلة علب السجائر الفارغة التي يتخلص منها المدخنين في الأماكن العامة وتسجيل العلامات التجارية ومتغيرات السوق.

ضريبة الاستهلاك ضريبة غير مباشرة على استهلاك سلع معينة. قد تكون ضرائب الاستهلاك المفروضة على السجائر إما محددة، أي يتم التعبير عنها كمبلغ نقدي لكل كمية/وزن المنتج؛ أي القيمة المضافة، والتي يتم التعبير عنها كنسبة من قيمة المنتج؛ أو مزيج من الاثنين معًا. لأغراض هذا التقرير، تعتبر الضرائب المخصصة المفروضة على السجائر أيضًا ضريبة سعرية.

FCTC اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية الخاصة بمراقبة التبغ.

منطقة التجارة الحرة (FTZ) منطقة التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة مثل جبل علي والفجيرة وعجمان ورأس الخيمة حيث يمكن إنتاج السجائر بشكل قانوني. تعتبر السجائر التي تدخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو أي دولة أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي من مسؤولية منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بجميع الضرائب السارية.

FOB التسليم على متن السفينة.

GCC مجلس التعاون الخليجي.

الاستهلاك غير القانوني استهلاك للمخالفات غير المنزلية (المقلدة والمهربة وغير المنزلية بالسجائر غير المحددة للسوق) والسجائر المنزلية غير القانونية أو التبغ الفضفاض. في العادة، لا يتم دفع الضرائب المطبقة في السوق حيث يتم استهلاك السجائر/التبغ غير القانوني.

السجائر غير القانونية السجائر التي تُنتج عادةً بشكل قانوني في سوق واحد في المقام الأول للتهريب. في الوقت الذي قد يتم تصديرها بشكلٍ قانوني من بعض الدول، إلا أنها يتم تهريبها عبر الحدود أثناء انتقالها إلى سوق البيع النهائي حيث لا يتم توزيعها قانونيًا ويتم بيعها بدون دفع ضرائب.

IMS المبيعات في السوق. المصدر الرئيسي لأحجام المبيعات القانونية المحلية.

التدفقات الداخلة/الخارجة تدفقات المنتجات غير المحلية إلى السوق/تدفقات المنتجات الخارجة من السوق.

التجارة غير القانونية IT نموذج تم وضعه في هذا التقرير للتجارة غير القانونية لتقدير الاستهلاك غير القانوني في الأسواق والتدفقات التجارية بين الأسواق الأربعة المدرجة في هذا التقرير.

JTI التبغ اليابانية الدولية.

JT التبغ اليابانية.

LDC يُعرّف الاستهلاك المحلي القانوني لأقل البلدان نمواً بأنه صافي المبيعات المحلية القانونية من التدفقات الخارجية.

LDS المبيعات المحلية القانونية للمنتج المحلي المدفوع الضرائب من خلال القنوات الشرعية والمحلية.

متغيرات السوق مصطلح يُستخدم لتعيين السوق الذي كان يُراد في البداية بيع علبة سجائر فيه. لتُباع في سوق ما، يجب أن تحمل العبوة التصنيف المطلوب (على سبيل المثال، التحذير الصحي) ويُحتمل أن يكون ختمًا ضريبيًا أو باندرول. تقدر منهجية الأرباح لكل سهم (أو على سبيل المثال، عمليات الاستطلاع الخاصة بمبادلة العلب) العلب حسب متغير السوق. على هذا النحو، تعتبر العلب التي لا تحمل التحذير الصحي و/أو الطوابع المطلوبة في السوق المعينة غير محلية.

العلامة التجارية الأكثر مبيعًا (MSB) تغيرات العلامة التجارية للسجائر مع أكبر حجم مبيعات قانونية محلية سنوية في سوق معين.

mn مليون.

غير قانوني وغير محلي التقليد والتهريب وواردات السجائر غير القانونية الأخرى.

ND غير محلي - منتج غير مخصص أصلاً للسوق الذي يتم استهلاكه فيه.

NDL قانوني غير محلي - المنتج الذي يقوم المستهلكين بإحضاره إلى السوق بشكلٍ قانوني كما يحدث خلال رحلة عبر الحدود.

OE Oxford Economics.

نموذج أكسفورد أيكونوميكس السياحي مجموعة بيانات شاملة للمقاييس السياحية التي تغطي 190 دولة و 20 سنة من البيانات التاريخية.

OECD منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

PM فيليب موريس الدولية.

pp النقاط المئوية.

انتشار التدخين النسبة المئوية للمدخنين من مجموع السكان البالغين.

الخسائر الضريبية الدخل الحكومي المهدر بسبب ضريبة التبغ (ضريبة الاستهلاك، وتشمل الضرائب المخصصة وضريبة القيمة المضافة/ضريبة البضائع والخدمات/ضريبة المبيعات) التي لا يتم دفعها على السجائر غير القانونية. لم يتم اعتبار رسوم الاستيراد في تقديرات الخسارة الضريبية.

إجمالي الاستهلاك مجموع استهلاك السجائر القانونية وغير القانونية في السوق أو أسواق آسيا 16-.

UN الأمم المتحدة.

متغير السوق غير المحدد يشير متغير السوق غير المحدد إلى علب السجائر التي لا تحمل علامات سوق محددة أو وضع علامات معنية بالتعريفة الجمركية. السوق المقصود غير معروف.

UNWTO منظمة السياحة العالمية.

VAT ضريبة القيمة المضافة.

WHO منظمة الصحة العالمية.

المنهجية

طورت جامعة أكسفورد للاقتصاد نموذجًا لتدفقات التجارة غير القانونية لتقدير حجم الاستهلاك غير القانوني والتدفقات التجارية في الكويت وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. يتوفر أدناه موجز عن المنهجية[1]:

- تم تقديم بيانات المبيعات القانونية المحلية لنا عن طريق فيليب موريس الدولية لأغراض التحليل.
- عند الضرورة، يتم إجراء فحوصات خلفية على المصنعين لتقييم ما إذا كانوا موجودين في مناطق التجارة الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارج دول مجلس التعاون الخليجي (وإذا كان الأمر كذلك، في أي بلد). يتكون في الأساس من بحث قائم على الإنترنت لتحديد موقع مرافق الإنتاج وفقًا لمواقع الشركات المصنعة الخاصة.
- تعتبر السجائر المصنعة في مناطق التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة فئة منفصلة من المبيعات القانونية المحلية أو غير القانونية. ضمن مجموعة بيانات المبيعات القانونية المحلية، استبعدنا العلامات التجارية المصنعة في مناطق التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة لتجنب العد المزدوج. هذا ينتج تقديرات للمبيعات القانونية المحلية بما يتماشى مع المنظمات الأخرى.[2]
- أدخلنا التعديلات على التدفقات الخارجة للمبيعات القانونية المحلية استنادًا إلى استطلاعات العلب الفارغة[3] لتوفير مقياس للاستهلاك القانوني المحلي.
- تم الجمع بين مجموعة متنوعة من المصادر، والتي شملت استطلاعات العلب الفارغة وتأييد إضافي من دراسات أخرى، لتقدير تقديرات قوية لحجم وحجم التدفقات غير المحلية، لتوفير مقياس لإجمالي الاستهلاك.
- قدمت استطلاعات العلب الفارغة تفصيلاً للتدفقات بحسب متغير السوق بحيث يمكن مطابقتها مع بيانات التدفقات الخارجية. تم بعد ذلك تكرار نموذج تدفقات التجارة غير القانونية لضمان الاتساق بين التدفقات الداخلة والخارجة حسب السوق، وهو ما أدى إلى تحسين تقديرات الحوادث وحجم التدفقات. تتوفر مزيد من التفاصيل الخاصة بمنهجية استطلاع العلب الفارغة في التقارير الخاصة بكل بلد والملحق.
- استُخدمت بعد ذلك المعلومات المستقاة من الدراسات الاستقصائية والتقديرات للتدفقات القانونية غير المحلية المستندة إلى بيانات الركاب ومتوسطمدة إقامة الزوار الوافدين وانتشار التدخين ومتوسطالاستهلاك اليومي من خلال زيارة المدخنين لتحديد التدفقات غير القانونية (أي التقليد والتهريب والتصرفات غير القانونية وغير المحلية مع متغير سوق غير محدد، والمعروف أيضًا باسم "السجائر غير القانونية").
- استخدمت أسعار السجائر والرسوم الجمركية وضرائب السجائر والمعدلات الفعلية المطبقة في كل سنة تطبيقية لتقدير الخسارة الضريبية المرتبطة باستهلاك السجائر غير القانونية في كل سوق للفترة 2015-2017. لم تتوفر أي بيانات عن قيمة الإيرادات من ضريبة التبغ أو الرسوم بشكل معلن من المصادر الرسمية لهذه الدراسة، وبالتالي يتم تقدير البيانات المعروضة للسنوات التاريخية باستخدام المبيعات المحلية القانونية والضرائب المفروضة.
- تم تقدير أرباح الضرائب وفقًا للسعر المتوسط المحسوب للسجائر المستهلكة في السوق لكل عام، ووفقًا لحصة السوق المحسوبة لشرائح سعر معينة في عام 2018. وتم تعديل عوائد الضرائب للأخذ في الحسبان أي وكل التغيرات في الضرائب في منتصف العام، مع تقدير العائد السنوي وفقًا لذلك.
- طوال هذا التقرير، قد لا تزداد الأرقام الموضحة في الجداول والرسوم البيانية بسبب التدوير.

[1] تتوفر منهجية أكثر تفصيلاً من تقرير النظرة العامة على منهجية التبغ غير القانوني في آسيا والمتوفرة عبر http://illicittobacco.oxfordeconomics.com/methodology/.

[2] على سبيل المثال التبغ في المملكة العربية السعودية والتبغ في عمان والتبغ في دولة الإمارات العربية المتحدة والتبغ في الكويت جميعًا حسب Euromonitor 2017.

[3] أجرتها شركات أبحاث مستقلة بتكليف من مدير المشروع أو بالاشتراك مع عدد من شركات تصنيع التبغ.

ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي: إجمالي الاستهلاك

لقد زاد إجمالي المبيعات المحلية القانونية (LDS) في الأسواق الأربع المشمولة في هذه الدراسة (الكويت، وعمان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة) سنويًا في الفترة بين عامي 2009 إلى 2015. ومع ذلك، وبرغم وصول المبيعات المحلية القانونية إلى ذروتها في عام 2015، إلا أنها قد انخفضت سنويًا في عامي 2016 و2017.

اتفقت دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2016 على فرض ضريبة إنتاج بنسبة 100% على منتجات التبغ باستخدام سعر البيع بالتجزئة قبل تغيير الضريبة. تم تنفيذ ذلك في المملكة العربية السعودية في يونيو 2017، وفي الإمارات العربية المتحدة في أكتوبر 2017، وفي البحرين تُجرى التحضيرات في الكويت وعمان، ولكن لم يتم تحديد موعد للتنفيذ حتى الآن.

وقد زاد الوجود غير القانوني في الأسواق الأربع في السنوات الأخيرة - وكان 1.2% فقط من إجمالي الاستهلاك في 2016، وارتفع الوجود غير القانوني إلى 1.6% من إجمالي الاستهلاك في 2017 وارتفع إلى 5.3% في النصف الأول من عام 2018. وفي أثناء الفترة الزمنية نفسها، زادت كمية السجائر المُنتجة في مناطق التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة من 8.9% من إجمالي الاستهلاك في 2016 إلى 11.8% من إجمالي الاستهلاك في النصف الأول من عام 2018 (وقد كانت أقل من 40% بدرجة بسيطة في الإمارات العربية المتحدة).

تم تقدير إجمالي الاستهلاك (القانوني وغير القانوني) في الأسواق الأربع في هذا التقرير، وهذا أقل بنسبة 10.2% مقارنة بعام 2016، عندما تم تقدير إجمالي الاستهلاك بحوالي 49.1 مليار سيجارة. شمل إجمالي الاستهلاك في 2017 ما يلي:

- **الاستهلاك المحلي القانوني** – بعد ضبط حجم المبيعات المحلية القانونية للتدفقات الخارجة للسجائر إلى أسواق أخرى مضمنة في هذا التقرير، تم تقدير الاستهلاك المحلي القانوني بحوالي **38.5 مليار سيجارة** في عام 2017 أو **87.3%** من إجمالي الاستهلاك.
- **القانوني غير المحلي** – تم تقدير استهلاك السجائر القانوني غير المحلي بحوالي **611 مليون سيجارة** (**1.4%** من إجمالي الاستهلاك). وكان ذلك أكبر بمقدار 275 مليون سيجارة مقارنة بعام 2016.
- **السجائر المُنتجة في مناطق التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة** – تم تقدير كميتها بحوالي 11.8% من إجمالي الاستهلاك في 2018، وفي ذلك زيادة بمقدار 2 في المائة مقارنة بعام 2017 عندما تم إنتاج **4.3 مليون سيجارة أو 9.8** من إجمالي الاستهلاك في مناطق التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة. المبيعات المحلية القانونية، والاستهلاك المحلي القانوني، والاستهلاك القانوني غير المحلي، والاستهلاك غير القانوني لأن الدليل المتوفر حول أسعار البيع بالتجزئة يقترح أن بيع هذه السجائر بالتجزئة يساوي أو يقترب بشدة من أقل مستوى نظري للضريبة. ونظرًا لأن هذه السجائر يجب أن تشمل أيضًا تكلفة الإنتاج والتوزيع، فمن الصعب تقييم مدى التزام هذه السجائر بالقوانين المطبقة.
- **الاستهلاك غير القانوني** – تم تقدير 5.3% من إجمالي الاستهلاك بأنه غير قانوني في النصف الأول من 2018، بما يصل إلى **1.6%** من إجمالي الاستهلاك، أو **695 مليون سيجارة** في 2017. وقد زاد هذا عن 568 مليون سيجارة ونسبة 1.2% من إجمالي الاستهلاك في عام 2016. يتكون الاستهلاك غير القانوني بشكل إجمالي من السجائر غير القانونية وغير المحلية.

تكوين الاستهلاك المحلي في 2018

النسبة المئوية لإجمالي الاستهلاك حسب النوع[1]

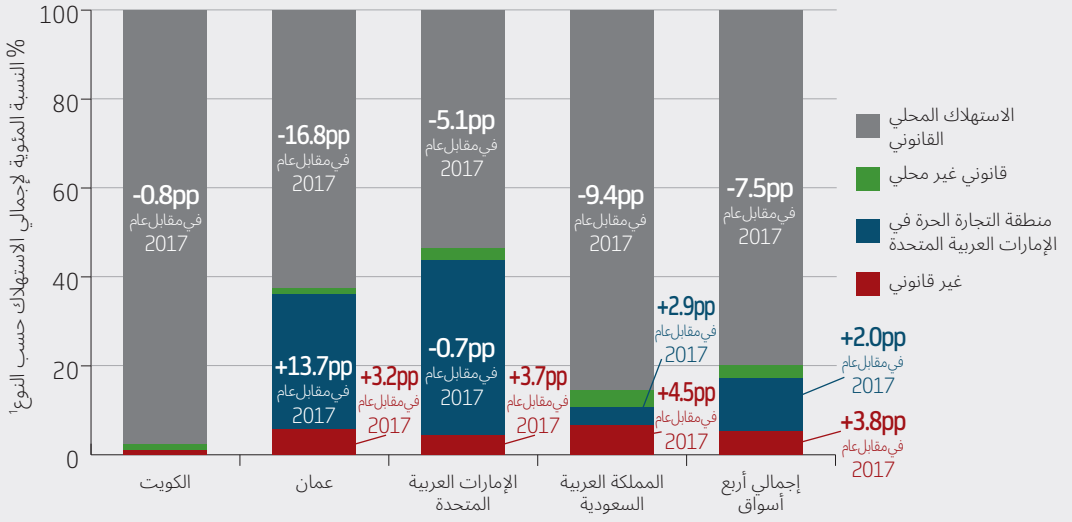

المصدر: Oxford Economics

[1]بالنسبة إلى إجمالي الأسواق الأربع، تم الحصول على قيم عام 2018 باستخدام بيانات 2017 بالنسبة إلى إجمالي الاستهلاك، لأن إجمالي البيانات لعام 2018 غير متوفرة.

ملخص تنفيذي: مناطق التجارة الحرة

- غير مسموح بتصنيع السجائر في دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء مناطق التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة مثل الموجودة في جبل علي، والفجيرة، وعجمان، ورأس الخيمة. إذا دخلت هذه السجائر الإمارات العربية المتحدة، فيجب فرض الرسوم الجمركية (بمعدل 100% من التكلفة وتشمل التأمين والشحن، وتخضع لقيمة 27 دولارًا أمريكيًا لكل 1000 سيجارة)، ورسوم الاستهلاك (بمعدل 100% من التكلفة بما في ذلك الرسوم الجمركية)، وضريبة القيمة المضافة (بدءًا من 1 يناير 2018).
- الحد الأدنى للرسوم الجمركية على السجائر المستوردة إلى الإمارات العربية المتحدة هو 27 دولارًا أمريكيًا/100 درهم إماراتي لكل 1000 سيجارة أو 0.54 دولار أمريكي/درهمين إماراتيين لكل حزمة مكوّنة من 20 سيجارة، مع فرض ضريبة استهلاك بقيمة 100%، ويرتفع الحد الأدنى للضريبة النظرية إلى 1.08 دولار أمريكي/4 دراهم إماراتية لكل حزمة مكونة من 20 سيجارة (مع استثناء ضريبة القيمة المضافة). وهذا يستثني أي تكلفة للإنتاج أو تكلفة السلع. نفسه المفروض على بعض السجائر المصنعة في منطقة التجارة الحرة[1]، وبذلك يطرأ سؤال: هل كل السجائر المصنعة في مناطق التجارة الحرة تُفرض عليها رسوم جمارك عند دخولها الإمارات العربية المتحدة (وعند توسيع الأمر، الأسواق الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي). تُضاف الطوابع الضريبية لحزم السجائر في دول مجلس التعاون الخليجي، ولذلك لا توجد طريقة سهلة لتحديد هل تم دفع الضرائب المفروضة أم لا.
- يتوفر تقييم تفصيلي لمعرفة هل تدخل السجائر المصنّعة في مناطق التجارة الحرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي عبر وسائل غير قانونية أم لا، في هذه الدراسة. للمجموعة التجارية "إجراءات العمل لوقف التزييف والقرصنة (BASCAP)[2]" وقد لاحظت أن التجارة العالمية غير القانونية في التبغ "يشمل معظم نقاط البدء والترانزيت مناطق تجارة حرة". وفي الوقت نفسه، أوضح البحث الوارد من دائرة جوازات السفر[3] أن "مركز التجارة غير القانونية في الإمارات العربية المتحدة هو مناطق التجارة الحرة المتعددة، وخصوصًا المنطقة الحرة في جبل علي في دبي".
- وبالرغم من أن بيانات استبيان الحزم الفارغة (EPS) لا تتيح لنا تقييم هل يتم دفع الرسوم على سجائر منطقة التجارة الحرة عندما تدخل الإمارات العربية أو أسواق أخرى (لأن كل هذه الأسواق لا تطبق نظام طابع ضريبيًا على السجائر)، كما أنها لا تتيح لنا تتبع وجود علامات تجارية مصنعة في منطقة التجارة الحرة في الأسواق المشمولة في دراستنا.
  - لقد وجدنا أن هذه العلامات التجارية تمثّل 9.7% من إجمالي الاستهلاك في الأسواق الأربع في عام 2017، وقد زادت هذه النسبة عن 8.9% في عام 2016. وقد ارتفعت مبيعات هذه العلامات التجارية لتصل إلى 11.8% من إجمالي الاستهلاك في عام 2018 وحتى تاريخه (تم التقدير باستخدام إجمالي الاستهلاك في عام 2017، وحصص سجائر مناطق التجارة الحرة من استبيان الحزم الفارغة الذي يشمل الربع الأول من عام 2018 بالنسبة إلى عمان والإمارات العربية المتحدة، والكويت، ويشمل الربع الثاني من عام 2018 بالنسبة إلى السعودية).
  - ارتفعت حصة هذه العلامات التجارية إلى أقصى درجة في الإمارات العربية المتحدة، وهذا وفقًا لاستبيان الحزم الفارغة للربع الأول من عام 2018 بخصوص مناطق التجارة الحرة والذي أوضح أن السجائر قد مثلّت 39.4% من الاستهلاك في الربع الأول من عام 2018. وفي المملكة العربية السعودية، التي طبّقت هي والإمارات العربية المتحدة ضريبة الاستهلاك، بلغت حصة السجائر المصنّعة في مناطق التجارة الحرة 4.1% من إجمالي الاستهلاك في الربع الثاني من عام 2018، وقد كانت هذه النسبة 0.2% من السوق في عام 2016.
  - وبحسابهما معًا،نجد أن الاستهلاك غير القانوني وسجائر منطقة التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة يمثلان 11.3% من السوق في عام 2017، وقد ارتفعت هذه النسبة من 10% في عام 2016.
- لا تتوفر البيانات في الوقت الفعلي حول أرباح الحكومة من الضرائب على التبغ للعامة بالنسبة إلى الأسواق المشمولة في التقرير الخاص بنا. يمكن أن توفر هذه البيانات دليلاً إضافيًا مفيدًا على وجود التبغ غير القانوني. وبالأخذ في الحسبان عدم التأكد من نسبة السجائر المنتجة في منطقة التجارة الحرة التي تدفع الضرائب، قمنا بتمثيل أرباح الضرائب المتوقعة من سجائر منطقة التجارة الحرة في كل سوق. وهذا مُمثل بالتماشي مع أرباح الضرائب المتوقعة على المبيعات المحلية القانونية، وخسائر الضرائب المقدرة للاستهلاك غير القانوني.

[1] انظر قائمة الأسعار المنشورة عبر الرابط http://whatson.ae/dubai/2017/10/list-products-affected-excise-tax-leaked-huge/

[2] التجارة غير القانونية في منتجات التبغ وكيفية التغلب عليها، BASCAP، لعام 2012

[3] التجارة غير القانونية في منتجات التبغ، مؤسسة Passport International، فبراير 2018

ملخص تنفيذي: مناطق التجارة الحرة

الإمارات العربية المتحدة: حصة منطقة التجارة الحرة في إجمالي الاستهلاك وفقًا لاستبيان الحزم الفارغة حسب التاريخ[1]

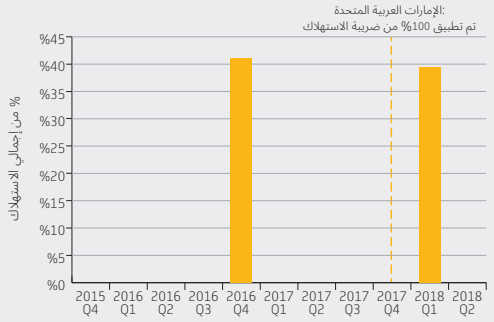

المملكة العربية السعودية: حصة منطقة التجارة الحرة في إجمالي الاستهلاك وفقًا لاستبيان الحزم الفارغة حسب التاريخ[1]

الكويت: حصة منطقة التجارة الحرة في إجمالي الاستهلاك وفقًا لاستبيان الحزم الفارغة حسب التاريخ[1]

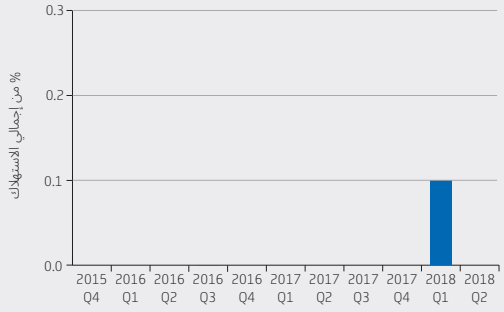

عمان: حصة منطقة التجارة الحرة في إجمالي الاستهلاك وفقًا لاستبيان الحزم الفارغة حسب التاريخ[1]

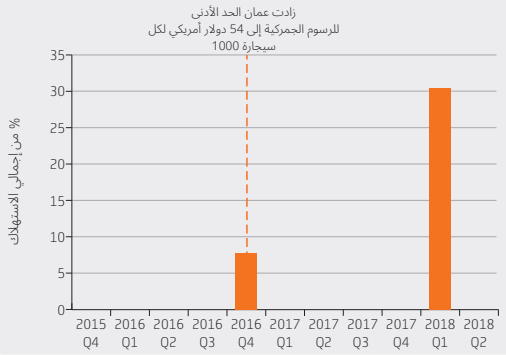

المصدر: Oxford Economics/Haver Analytics

[1]تشير بيانات عام 2018 إلى الربع الأول من عام 2018 بالنسبة إلى الكويت، وعمان، والإمارات العربية المتحدة، والربع الثاني من عام 2018 بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية

ملخص تنفيذي:
الحصة غير القانونية من إجمالي الاستهلاك

- يُقدّر إجمالي الاستهلاك للسجائر غير القانونية في الكويت، وعمان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة في عام 2017 بحوالي 695 مليون سيجارة. يمثل ذلك 1.6% من إجمالي الاستهلاك. لقد زاد الاستهلاك غير القانوني من 568 مليون سيجارة (1.2% من إجمالي الاستهلاك) في عام 2016.
- تؤول حصة كبيرة ومتزايدة من إجمالي الاستهلاك عبر أسواق دول مجلس التعاون الخليجي في هذه الدراسة إلى السجائر المصنّعة في مناطق التجارة الحرة. تمثّل هذه الفئة 9.7% من إجمالي الاستهلاك في الأسواق الأربع في هذا التقرير في عام 2017.
- وفي النصف الأول من عام 2018، تتراوح نسبة الوجود غير القانوني بين أقل من 1% في الكويت (حيث اقترح البرلمان زيادة في الضرائب لكن لم يتم تطبيقها بعد) إلى 6.6% في المملكة العربية السعودية. وهذا مقارنة بنسبة تتراوح بين 0.6% إلى 2.5% في عام 2017، ونسبة 0.3% إلى 1.5% في عام 2016. كما تُقدّر حصة السجائر غير القانونية في إجمالي الاستهلاك بأنها قد ارتفعت في الربع الأول من عام 2018 في كل الأسواق الأربع.
- وفي المملكة العربية السعودية، حيث يقترح تقديرنا لعام 2018، أن الحصة غير القانونية كانت الأعلى من بين الأسواق الأربع، وقد مثّلت السجائر الواردة من باكستان أكبر حصة من التدفقات الواردة غير القانونية، وبلغت كميتها 280 مليون سيجارة أو ما يمثل 1% من إجمالي الاستهلاك في عام 2017. كما كانت باكستان أيضًا أكبر مصدر للسجائر غير القانونية في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي في هذه الدراسة خلال عام 2017، ومثّلت هذه السجائر نسبة 0.7% من إجمالي الاستهلاك.

الحصة غير القانونية من إجمالي الاستهلاك

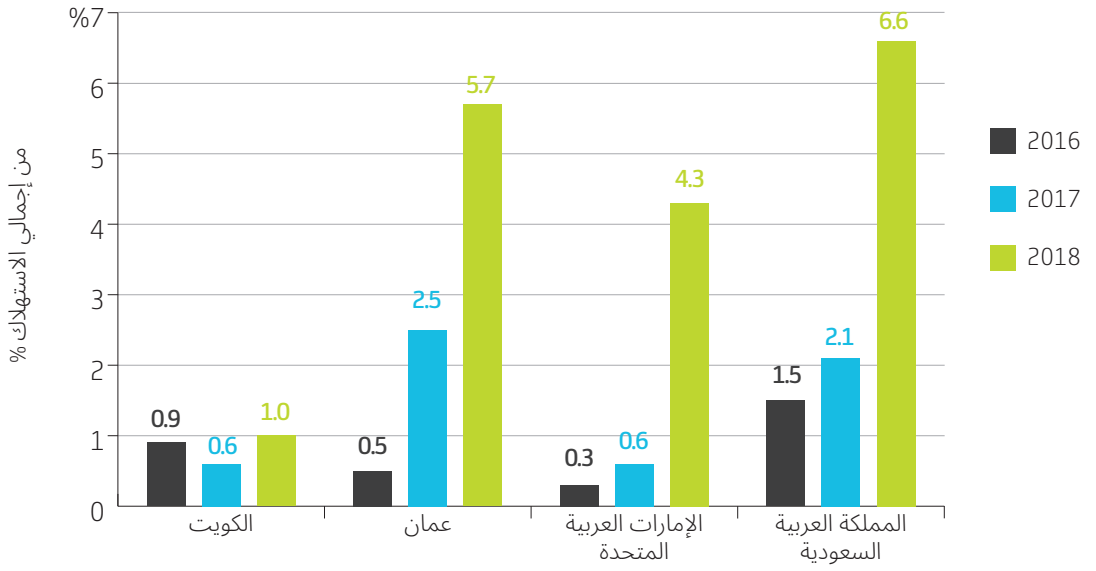

المصدر: Oxford Economics

[1]تشير بيانات عام 2018 إلى الربع الأول من عام 2018 بالنسبة إلى الكويت، وعمان، والإمارات العربية المتحدة، والربع الثاني من عام 2018 بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية

حجم السوق والحصة غير القانونية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة في عام 2018

يشير حجم الفقاعة إلى حجم إجمالي الاستهلاك في السوق لعام 2017

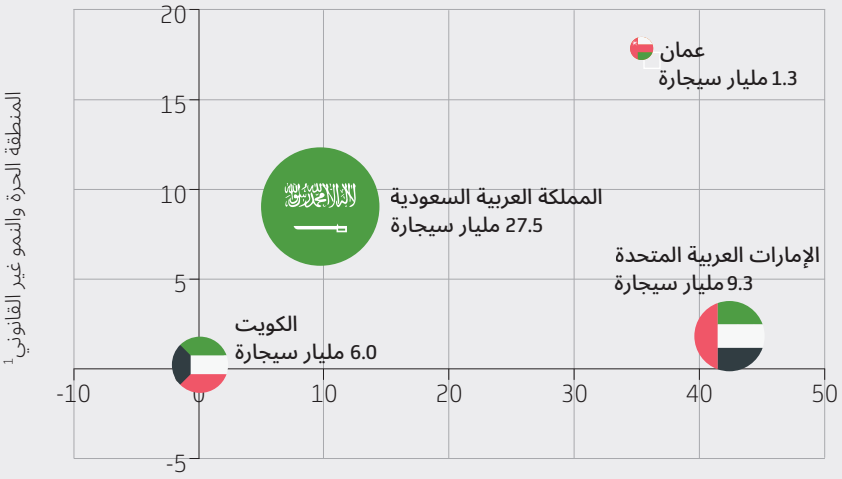

الحصة غير القانونية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة من إجمالي الاستهلاك في الربعين الأول والثاني لعام 2018، %

المصدر: Oxford Economics

[1] يشير المحور الرأسي إلى تغير نقاط السعر في الربعين الأول والثاني في مقابل تقدير عام 2017

ملخص تنفيذي: الموارد المالية الحكومية

- يتغير فرض الضرائب على التبغ في دول مجلس التعاون الخليجي الأربعة المشمولة في هذا التقرير من نسبة 100% من الرسوم الجمركية على تكلفة البضائع والتأمين والشحن مع وجود حد أدنى من الرسوم المحددة بمعدلات مختلفة، إلى نظام مختلف بشكل أكبر يفرض رسومًا جمركية على كل سيجارة بمعدلات مختلفة، وضرائب الاستهلاك الخاصة بالتبغ حسب القيمة، وضريبة القيمة المضافة (VAT) المطبقة على كل السلع والخدمات (مع وجود استثناءات).
- المراحل الرئيسية في تطوّر فرض الضرائب على السجائر هي:
  - اتفقت دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2002 على تطبيق رسوم جمركية تصل إلى 100% من قيمة التبغ المستورد، ومع وجود حد أدنى لعائد يصل إلى 27 دولارًا أمريكيًا لكل 1000 سيجارة. وظل هذا الاتفاق ساريًا بين دول مجلس التعاون الخليجي حتى عام 2015. ومع ذلك، لكل دولة الحق في زيادة هذا الحد الأدنى، وفي عام 2016 رفعت المملكة العربية السعودية وعمان الحد الأدنى
  - اتفقت دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2016 على تنفيذ تحصيل ضريبة إنتاج بنسبة 100% على منتجات التبغ باستخدام سعر البيع بالتجزئة. تم تنفيذ ذلك في المملكة العربية السعودية في يونيو 2017، وفي الإمارات العربية المتحدة في شهر أكتوبر للعام نفسه. تُجرى التحضيرات في الكويت وعمان، ولكن لم يتم تحديد موعد للتنفيذ حتى الآن.
  - وفي عام 2017، اتفقت دول مجلس التعاون الخليجي على فرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5% على كل السلع والخدمات (مع التقدير الوطني الذي يتفوق على الاستثناءات). تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في 1 يناير لعام 2018، ومن المتوقع أن تتبع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى هذه المجموعة في السنوات المقبلة.
- لا تتوفر بيانات عامة حول أرباح الضرائب على التبغ في الدول الأربع المشمولة في دراستنا. لذا قدّرنا التزامات الضرائب اعتمادًا على تقديرات المبيعات القانونية المحلية، ومبيعات السجائر المنتجة في مناطق التجارة الحرة الإماراتية، وهيكل الضرائب الخاص بالبلد. يبلغ تقديرنا لإجمالي الأرباح المتوقعة من المبيعات المحلية القانونية للسجائر في عام 2017 في الدول الأربع في دراستنا حوالي 3.5 مليار دولار أمريكي، وقد زاد هذا المبلغ حيث وصل إلى 2.1 مليار دولار أمريكي في عام 2016. وبالأخذ في الحسبان انخفاض المبيعات القانونية المحلية بنسبة 1.8% في عام 2017، فإن النمو في الأرباح المتوقعة يخضع بشكل كلي إلى التغيرات في هيكل الضرائب.
- يبلغ تقديرنا لخسائر الضرائب في عام 2017 في الاستهلاك غير القانوني 69.8 مليون دولار أمريكي، وقد ارتفع هذا المبلغ حيث وصل إلى 27.7 مليون دولار أمريكي في عام 2016. ويمثل هذا 1.8% من الأرباح المحتملة من فرض الضرائب على السجائر، وقد بلغت هذه النسبة 1.2% في عام 2016.
- تبلغ حصة سجائر مناطق التجارة الحرة في الدول الأربعة المشمولة في دراستنا 9.7% في عام 2017، مقارنة بنسبة 1.6% الخاصة بالاستهلاك غير القانوني.

نقاط التسعير الأكثر شهرة في كل سوق[1]

سعر البيع بالتجزئة بالدولار الأمريكي لكل حزمة مكونة من 20 سيجارة

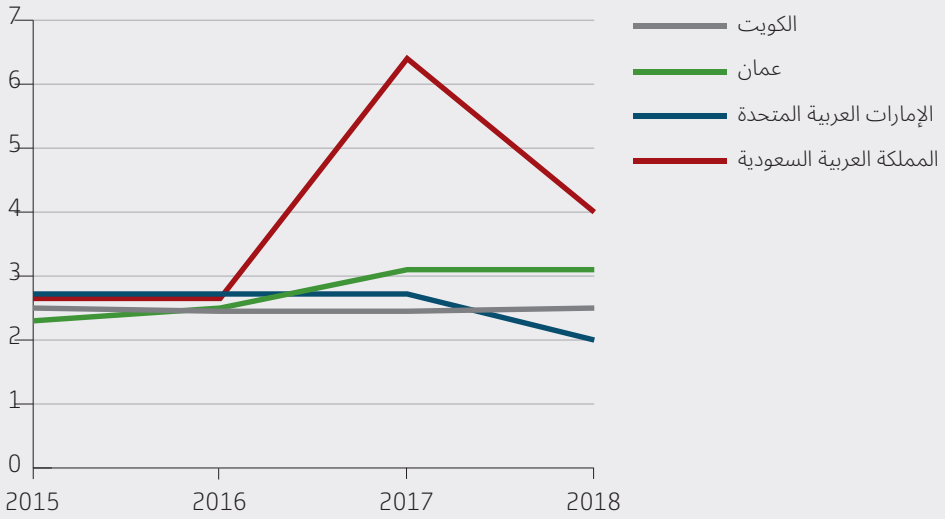

المصدر: Oxford Economics

[1] السعر في يناير من كل عام، يمكن أن تتغير العلامة التجارية سنويًا

دول مجلس التعاون الخليجي:
تكوين إجمالي الأرباح المحتلمة للضرائب على التبغ[2]

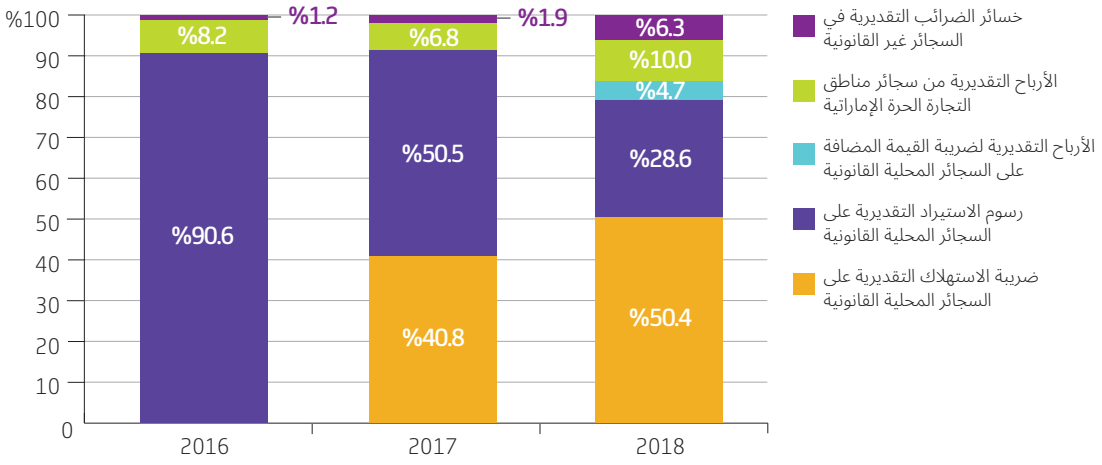

المصدر: Oxford Economics

[2]تم تقدير أرباح الضرائب وفقًا للسعر المتوسط المقدّر للسجائر المستهلكة في السوق لكل عام، ووفقًا لحصة السوق المحسوبة لشرائح سعر معينة في عام 2018. وتم تعديل عوائد الضرائب للأخذ في الحسبان أي وكل التغيرات في الضرائب في منتصف العام، مع تقدير العائد السنوي وفقًا لذلك.

لوحة البيانات

ملخص تنفيذي: لوحة البيانات

% من إجمالي الاستهلاك إلا إذا تم تحديد غير ذلك	الأسواق الأربع لدول مجلس التعاون	المملكة العربية السعودية			الإمارات العربية المتحدة			عمان			الكويت		
	2017	2016	2017	2018 الربع الثاني	2016	2017	2018 الربع الاول	2016	2017	2018 الربع الاول	2016	2017	2018 الربع الاول
السكان (بالمليون نسمة في عام 2018، كتقديرات للعام بأكمله)	50.9	32.2	32.8	33.4	9.3	9.4	9.6	4.4	4.6	4.8	4.0	4.1	4.2
انتشار التدخين (يمثل المدخنون نسبة من السكان المدخنين في السن القانوني)	%40	%40	%41	%39[1]	%38	%39	%38[1]	%36	%36	%36[1]	%43	%43	%43[1]
الاستهلاك المحلي القانوني (LDC)	87.3	97.5	95.0	85.6	58.7	58.5	53.4	90.3	79.3	62.5	98.2	98.4	97.6
منطقة التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة (FTZ)	9.8	0.2	1.2	4.1	40.9	40.1	39.4	7.2	16.7	30.4	-	0.0	0.1
إجمالي التدفقات الواردة غير المحلية (ND)	3.0	2.3	3.8	10.3	0.4	1.4	7.2	2.5	4.0	7.1	1.8	1.6	2.3
قانوني غير محلي (NDL)	1.4	0.8	1.7	3.7	0.1	0.8	2.9	2.0	1.5	1.4	0.8	1.0	1.3
غير قانوني وغير محلي	1.6	1.5	2.1	6.6	0.3	0.6	4.3	0.5	2.5	5.7	0.9	0.6	1.0
إجمالي الاستهلاك (بالمليون سيجارة)	44,020	32,334	27,451	-	10,289	9,332	-	1,154	1,252	-	5,275	5,986	-
خسائر الضرائب (بالمليون دولار أمريكي)	69.8	24.4	63.8	-	1.2	3.2	-	0.2	1.6	-	1.8	1.2	-

التوجّه المتزايد من العام السابق

التوجه المنخفض من العام السابق

المصدر: Oxford Economics

[1] سبتمبر 2018

ملخصات السوق

المملكة العربية السعودية: المبيعات المحلية القانونية

- في السنوات الأخيرة، أقرت الحكومة عددًا من الإجراءات الهادفة إلى الحد من استخدام التبغ ومنع غير المدخنين من البدء. صدرت مجموعة من قوانين مكافحة التدخين التي أعلن عنها في عام 2015 بموجب مرسوم ملكي وتم تنفيذها في عام 2016 تحظر التدخين في الأماكن العامة والمكاتب الحكومية فضلاً عن حظر التسعير الترويجي أو العينات المجانية من السجائر.
- كما قامت الحكومة بفرض زيادة كبيرة على الضرائب المطبقة على السجائر في السنوات الأخيرة. تمت زيادة الرسوم الجمركية على السجائر المستوردة من 27 دولار لكل 1000 سيجارة في عام 2015 (المعيار المتفق عليه بين دول مجلس التعاون الخليجي) إلى 54 دولار لكل 1000 سيجارة في مارس 2016. بالإضافة إلى ذلك، تم تطبيق ضريبة سعرية بنسبة 100% على سعر البيع بالتجزئة الحالي اعتبارًا من يونيو 2017. وأخيرًا، أصبحت ضريبة القيمة المضافة قابلة للتطبيق على السجائر إلى جانب مجموعة من السلع الأخرى في 1 يناير 2018، بمعدل 5% لأعلى سعر بيع بالتجزئة ويشمل الضرائب المفروضة والرسوم الجمركية.
- بعد تطبيق الضرائب الجديدة في عام 2017، كان سعر العلامة التجارية الأكثر مبيعاً[1] في المملكة العربية السعودية 24 ريالاً سعوديًا لكل علبة بها 20 سيجارة. ارتفع سعر البيع بالتجزئة للعلامة التجارية الأكثر مبيعاً في عام 2015 إلى 24 ريالاً بحلول عام 2017 من تكلفة 10 ريال في عام 2015.

[1] السعر لكل علبة للعلامة التجارية الأكثر مبيعًا في سبتمبر 2018.

المملكة العربية السعودية: العائد الضريبي المطبق على السجائر [2]

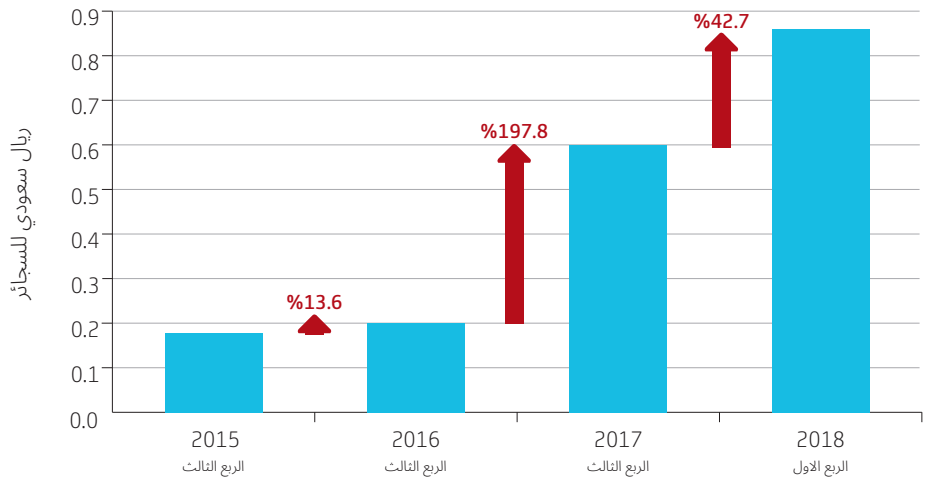

المصدر: Oxford Economics

[2] يتم تطبيق السعر في شهر يوليو من كل عام لأكثر علامة تجارية مباعة في عام 2016 (مارلبورو). يشمل ذلك الرسوم الجمركية على سعر الوحدة المحدد وضريبة الإنتاج وضريبة القيمة المضافة، حسب الاقتضاء. سيتغير العائد الضريبي لكل سيجارة نتيجة للتغيرات في هيكل الضرائب، ولكن أيضًا بسبب التغيرات في التكلفة الأساسية للسلع (بما أن ضريبة الإنتاج يتم فرضها على أساس القيمة).

المملكة العربية السعودية: استهلاك السجائر

- يقدر إجمالي الاستهلاك (القانوني وغير القانوني) بحوالي 27.5 مليار في عام 2017 من 34.0 مليار في عام 2015، انخفاض بنسبة 19.4%. حدث حوالي ثلاثة أرباع هذا الانخفاض في عام 2017.
- في المجمل، ارتفاع معدل الحوادث غير المشروعة من 1.5% في عام 2016 إلى 2.1% في عام 2017 وإلى 6.6% في الربع الثاني من 2018.
- من حيث الحجم، ارتفع الاستهلاك غير القانوني إلى 571 مليون سيجارة في عام 2017 من 484 مليون سيجارة في عام 2016. وهذا يمثل زيادة تقارب 18%. من المرجح أن تكون الزيادة في 2018 أعلى بكثير بناءً على أدلة من خدمات الوصف الإلكترونية 2 في الربع الثاني من عام 2018.
- بين عامي 2016 و 2017 ارتفع عدد السجائر التي يتم إنتاجها في المنطقة الحرة في الإمارات من 58 مليون إلى 341 مليون بزيادة خمسة أضعاف. وقد تسارع هذا إلى حدٍ كبير منذ إدخال ضريبة الإنتاج. في الربع الثاني من عام 2018 استحوذت السجائر التي يتم إنتاجها في مناطق التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة على نسبة 4.1% من إجمالي الاستهلاك.
- استحوذت التدفقات الداخلة غير القانونية على كل الاستهلاك غير القانوني في الربع الثاني من عام 2018، كما كان الحال منذ عام 2015.

المملكة العربية السعودية: تركيبة استهلاك السجائر

	2015		2016		2017		الربع الثاني من عام 2018	
السكان (بالمليون نسمة في عام 2018 كتقديرات للعام بأكمله)	-		50.9		32.2		32.8	
انتشار التدخين (النسبة المئوية للمدخنين من السكان الذين بلغوا السن القانونية للتدخين)	-		%40		%41		[1]%39	
	السجائر بالمليار	%	السجائر بالمليار	%	السجائر بالمليار	%	%	% لنقطة التغيير 2017-18
الاستهلاك المحلي القانوني (LDC)	**32.3**	**95.2**	**31.5**	**97.5**	**26.1**	**95.0**	**85.6**	**-9.4**
سجائر منطقة التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة (FTZ)	**0.0**	**0.0**	**0.1**	**0.2**	**0.3**	**1.2**	**4.1**	**2.9**
إجمالي التدفقات الواردة غير المحلية (ND)	**1.6**	**4.8**	**0.7**	**2.3**	**1.0**	**3.8**	**10.3**	**6.5**
قانوني غير محلي (NDL)	0.6	1.8	0.3	0.8	0.5	1.7	3.7	2.0
غير قانوني وغير محلي	1.0	3.1	0.5	1.5	0.6	2.1	6.6	4.5
محلي غير قانوني	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
إجمالي الاستهلاك	**34.0**	**100.0**	**32.3**	**100.0**	**27.5**	**100.0**	**100.0**	**-**
إجمالي الاستهلاك غير القانوني	**1.0**	**3.1**	**0.5**	**1.5**	**0.6**	**2.1**	**6.6**	**4.5**
إجمالي الاستهلاك غير القانوني ومنطقة التجارة الحرة	**1.0**	**3.1**	**0.5**	**1.7**	**0.9**	**3.3**	**10.7**	**7.4**

المصدر: Oxford Economics

[1] سبتمبر 2018

المملكة العربية السعودية: تركيبة استهلاك السجائر (النسبة المئوية من إجمالي الاستهلاك)

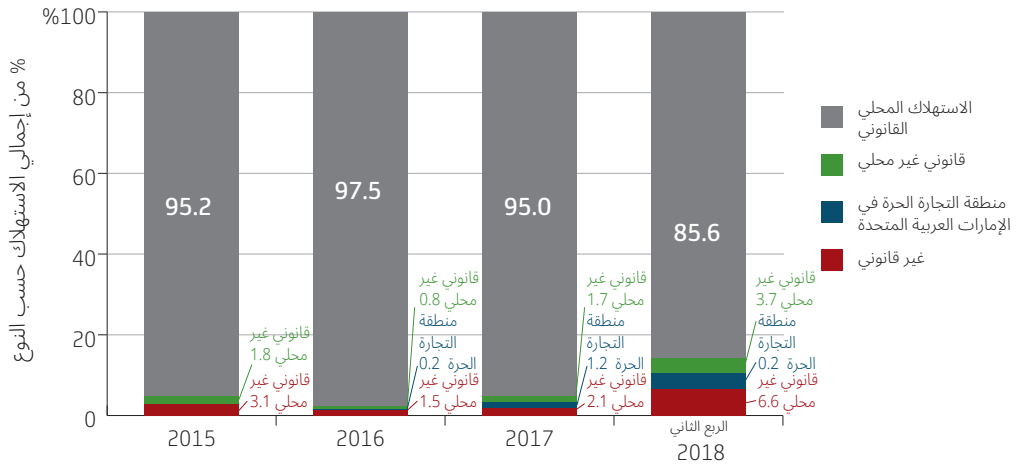

المصدر: Oxford Economics

المملكة العربية السعودية: مناطق التجارة الحرة

- لا تعتبر السجائر المنتجة في مناطق التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة مثل جبل علي والفجيرة وعجمان ورأس الخيمة غير قانونية وفقًا لهذا التقرير. ومع ذلك، يوجد قدر كبير من عدم اليقين بين مصادر الصناعة حول ما إذا كان يتم الوفاء بالالتزام الضريبي الكامل على هذه السجائر.
- في المملكة العربية السعودية، تتمتع هذه السجائر بحصة سوقية سريعة النمو. من وجود بسيط في السوق في عام 2015، و 0.7% فقط من إجمالي الاستهلاك في الربع الثالث من عام 2017، تشير استطلاعات العلب الفارغة إلى أن هذه السجائر تمثل 5.3% من إجمالي الاستهلاك في الربع الرابع من عام 2017 و 4.1% في الربع الثاني من عام 2018.

المملكة العربية السعودية: الموارد المالية الحكومية

- تقوم المملكة العربية السعودية بتطبيق نظام ضريبي مركب على السجائر يجمع الرسوم الجمركية وضريبة الإنتاج وضريبة القيمة المضافة.
- يتم فرض الرسوم الجمركية على السجائر المستوردة (يتم حظر الإنتاج المحلي) بنسبة 100% من سعر التكلفة والتأمين والشحن، مع حد أدنى محدد للرسوم هو 54 دولارًا لكل 1000 سيجارة. من الناحية العملية، فإن الغالبية العظمى من السجائر المستوردة يتم دفعها حسب سعر الوحدة المحدد. تمت زيادة هذا المبلغ من الحد الأدنى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي إلى 27 دولار لكل 1000 في مارس 2016.
- في يونيو 2017، أصبحت المملكة العربية السعودية أول دولة خليجية تطبق ضريبة الاستهلاك بنسبة 100% على منتجات التبغ التي وافقت عليها حكومات دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2015. يتم فرض الضريبة على سعر التجزئة السابق مع تضمين كل من تكلفة وتأمين وشحن البضائع بالإضافة إلى الرسوم الجمركية بالسعر المناسب.
- بلغت الإيرادات الضريبية المتوقعة للمبيعات المحلية للسجائر القانونية 10.9 مليار ريال سعودي في عام 017 بزيادة 83% عن عام 2016.
- تشير تقديراتنا إلى أن الخسارة الضريبية المرتبطة بالاستهلاك غير القانوني للسجائر في عام 2017 بلغت 239 مليون ريال سعودي (63.8 مليون دولار أمريكي). وهذا يمثل زيادة قدرها 161% بالمقارنة بعام 2016.
- مع ارتفاع الحصة غير القانونية من الاستهلاك الإجمالي من 2.1% في عام 2017 إلى 6.6% في الربع الثاني من عام 2018، كان متوسطالعائد الضريبي لكل سيجارة قد ارتفع نتيجةً لارتفاع ضريبة الإنتاج في يونيو 2017، فمن المتوقع أن ترتفع الخسارة الضريبية بسبب استهلاك السجائر غير القانونية إلى حدٍ كبير في عام 2018.
- وبالمثل، فإن سجائر المنطقة التجارية الحرة بالإمارات العربية المتحدة تستحوذ على 4.1% من إجمالي الاستهلاك في الربع الثاني من عام 2018 (1.2% لعام 2017 إجمالاً) ، كما أن عائدات الضرائب المتوقعة من سجائر المنطقة التجارية الحرة ستزداد بشكلٍ كبير في 2018.

المملكة العربية السعودية: الإيرادات الضريبية المتوقعة والخسائر الضريبية المُقدرَّة

	2015		2016		2017		% تغيير في العملة المحلية 2017-2016
	مليون ريال سعودي	مليون دولار أمريكي	مليون ريال سعودي	مليون دولار أمريكي	مليون ريال سعودي	مليون دولار أمريكي	
الإيرادات الضريبية المتوقعة على مبيعات السجائر المحلية القانونية	4,943.5	1,318.3	5,971.8	1,592.5	10,912.9	2,910.1	82.7
الإيراد الضريبي المتوقع من سجائر المنطقة التجارية الحرة بالإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	11.0	2.9	142.6	38.0	1,200.8
العدد المقدر للسجائر غير القانونية التي تم شراؤها (بالمليون سجارة)	1,048.4		483.9		571.5		18.1
الخسارة الضريبية المقدَّرة من الاستهلاك غير القانوني	**160.3**	**42.8**	**91.6**	**24.4**	**239.1**	**63.8**	**161.0**
إيراد ضريبة الإنتاج المفقود	160.3	42.8	91.6	24.4	239.1	63.8	161.0

المصدر: Oxford Economics، استنادًا إلى بيانات فيليب موريس الدولية

المملكة العربية السعودية: إجمالي الإيرادات الضريبية المحتملة حسب نوع السجائر وتقدير الخسائر الضريبية بسبب الاستهلاك غير المشروع

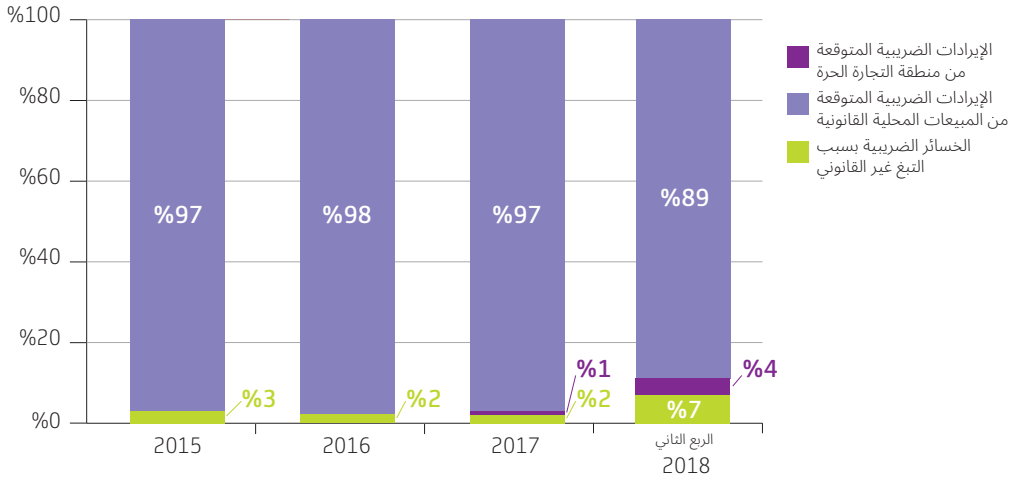

المصدر: Oxford Economics

المملكة العربية السعودية: التدفقات التجارية

- أكثر من نصف السجائر غير المحلية المستهلكة في المملكة العربية السعودية في عام 2017 كانت غير قانونية وغير محلية - 571 مليون من إجمالي 1030 مليون. في تقديرنا أنه تم استهلاك ٤٥٩ مليون سيجارة قانونية غير محلية.[1]. لم يتم تحديد أي سجائر مُقلّدة في المملكة العربية السعودية في عام 2017، رغم أن أبحاثنا في عام 2018 قد أشارت إلى أن 0.02% من إجمالي الاستهلاك عبارة عن سجائر مُقلّدة.
- والاستهلاك غير القانوني وغير المحلي، لا يزال أكبر مصدر منفرد هو باكستان التي تمثل 280 مليون سيجارة غير قانونية في المملكة العربية السعودية في عام 2017، وهو ما يعادل 1.0% من إجمالي الاستهلاك - وهو مستقر على نطاق واسع خلال العامين الماضيين. يقدر حجم السجائر غير المشروعة القادمة من مصر من الصفر في عام 2016 إلى 75 مليون في عام 2017 ولكن ما زال هذا أقل من نصف الكمية المقدرة لعام 2015. شكلت الأسواق الأخرى/غير المحددة [2] 217 مليون سيجارة في عام 2017 - مستقرة في عام 2016 ، ولكن أقل من نصف عام 2015.
- نفذت المملكة العربية السعودية عدة تدابير للتعامل مع تجارة التبغ غير المشروعة. تم إصدار مرسوم في مايو 2017 لتتبع شحنات الترانزيت من السجائر عبر المملكة العربية السعودية عبر نظام التموضع العالمي. سيتم تفتيش الحاويات التي تحتفظ بكميات السجائر عند الوصول والمغادرة من الدولة لضمان عدم تسربها إلى السوق المحلية. وفي الوقت نفسه، يجب على تجار السجائر في الترانزيت تقديم ضمان بنكي بقيمة الرسوم الضريبية المحتملة على السجائر إذا تم بيعها في السوق المحلية. على الحدود البرية، قامت الجمارك السعودية بإدخال الكلاب البوليسية وموظفي البحث الإناث بالإضافة إلى ضباط البحث الذكور الحاليين لتطوير عملية تفتيش المسافرين الذين يُحضرون التبغ الزائد. وعلى نطاق أوسع، وقعت المملكة العربية السعودية على بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

المملكة العربية السعودية: طبيعة إجمالي التدفقات الداخلة غير القانونية وغير المحلية، 2017

السجائر بالمليون			
2017	2016	2015	
74.5	0.0	178.1	مصر
280.3	263.3	290.3	باكستان
0.0	0.0	54.9	منتجات ذات علامة تجارية معفية من الجمارك
0.0	0.0	0.0	التقليد
216.7	220.6	525.1	أخرى/غير محدد
571.5	483.9	1,048.4	الإجمالي

المصدر: التجارة غير القانونية وOxford Economics

[1] تم تقديره باستخدام بيانات الركاب ومعدل انتشار التدخين في بلد/سوق السائحين والحد المسموح به من رسوم الاستيراد الشخصي المعفاة من الرسوم الجمركية.

[2] يشير متغير السوق غير المحدد إلى علب السجائر التي لا تحمل علامات سوق محددة أو وضع علامات معنية بالتعريفة الجمركية. حسبما يكون السوق المقصود غير معروف.

المملكة العربية السعودية: خلفية الاستهلاك 2017

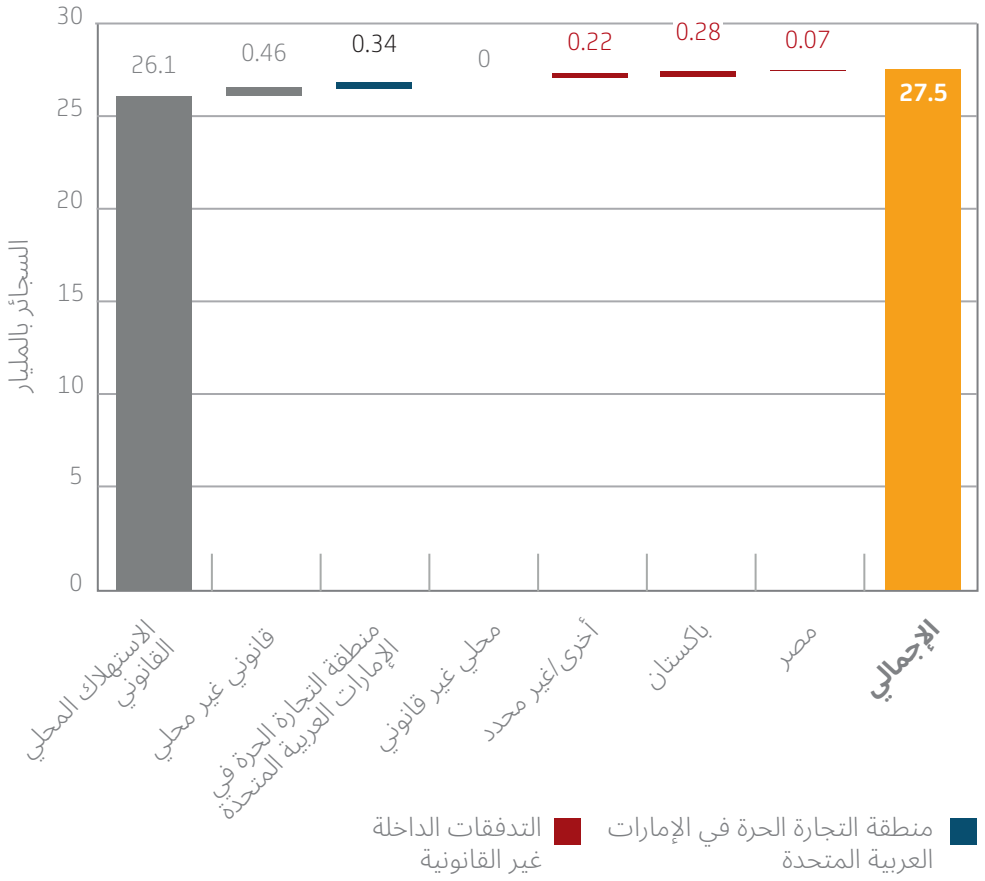

المصدر: Oxford Economics

المملكة العربية السعودية: مصادر البيانات

	المصدر الأساسي	الحساب	التعليقات
التدفقات الخارجة من السجائر المحلية المدفوعة الضرائب	استطلاعات العلب الفارغة في الأسواق الأخرى المشمولة في هذا التقرير.	تستخدم بيانات استطلاع العلب الفارغة في أسواق أخرى لتحديد وجود عبوات تحمل علامات خاصة بالسوق في المملكة العربية السعودية (على سبيل المثال ، التحذيرات الصحية وأختام الضرائب إلخ).	عدد محدود من السجائر السعودية المتغيرة التي تم تحديدها في الأسواق الأخرى المشمولة في هذا التقرير.
الاستهلاك المحلي القانوني (LDC)	—	المبيعات المحلية القانونية مطروح منها تدفقات المبيعات القانونية.	تدفقات محدودة من السجائر المدفوعة الأجر ، وبالتالي فإن المبيعات القانونية المحلية والاستهلاك المحلي القانوني متقاربان بشكلٍ وثيق.
سجائر منطقة التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة (FTZ)	استطلاعات العلب الفارغة.	التقديرات تشير إلى استخدام أسهم استطلاع العلب الفارغة من إجمالي الاستهلاك الذي تم تسجيله من خلال العلامات التجارية التي تم إنتاجها في المنطقة التجارية الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة.	يجب أن تدفع السجائر التي يتم إنتاجها في المنطقة التجارية الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة جميع الضرائب السارية عند دخول الإمارات العربية المتحدة من منطقة التجارة الحرة أو دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى من منطقة التجارة الحرة. ومع ذلك، في ضوء عدم اليقين بشأن ما إذا كان هذا هو الحال، نختار تصنيف هذه السجائر بشكلٍ منفصل عن القانوني غير المحلي والتدفقات الداخلة غير المحلية.
إجمالي التدفقات الواردة غير المحلية (ND)	—	مجموعة من السجائر القانونية غير المحلية، وغير القانونية وغير المحلية وسوق التجارية الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة.	—
قانوني غير محلي (NDL)	—	يقدر باستخدام بيانات الركاب ومعدلات التدخين وبدل استيراد شخصي معفي من الرسوم الجمركية.	الحد الأقصى للمبلغ النظري الذي يمكن للفرد حمله عبر الحدود. بيانات الركاب من منظمة السياحة العالمية ونموذج Oxford Economics للسياحة.
غير قانوني وغير محلي	استطلاع العلب الفارغة.	على أساس استطلاع العلب الفارغة بالإضافة إلى تقديرات Oxford Economics.	تقديرات مستمدة من استطلاعات العلب الفارغة في الربع الرابع من 2015 والربع الثالث من 2016 والربع الرابع من 2016 والربع الثالث من 2017 والربع الرابع من 2017 والربع الأول من عام 2018. راجع منهجية التقرير لمزيد من التفاصيل.
محلي غير قانوني	الأرباح لكل سهم والذكاء الصناعي.	استناداً إلى زيادة مراجعة التجزئة.	استطلاعات العلب الفارغة لا تحدد أي سجائر محلية غير مشروعة في المملكة العربية السعودية. وهذا ما تؤكده أدلة غير مؤكدة في هذا المجال.
إجمالي الاستهلاك غير القانوني	—	مجموع غير القانوني وغير المحلي.	—
إجمالي الاستهلاك	—	المبيعات المحلية القانونية مطروح منها التدفقات الخارجة من السجائر المحلية المدفوعة الضرائب، بالإضافة إلى الاستهلاك القانوني غير المحلي المقدَّر وبالإضافة إلى استهلاك سجائر المنطقة التجارية الحرة بالإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى الاستهلاك غير القانوني المقدَّر.	يبلغ معدل استهلاك تقنية تدفق البيانات 27.7 مليار سيجارة لعام 2017.
إجمالي الخسارة الضريبية	—	إجمالي الاستهلاك غير المشروع مضروبًا في متوسطمعدلات الضرائب المرجحة (رسوم الاستيراد وضريبة الإنتاج).	راجع منهجية التقرير لمزيد من التفاصيل.

الإمارات العربية المتحدة: المبيعات المحلية القانونية

- انخفضت المبيعات المحلية القانونية في عام 2017 وهو أول انخفاض في المبيعات القانونية المحلية منذ عام 2012. ومع ذلك، على مدار أربع سنوات (2014-2017)، كانت المبيعات القانونية المحلية مستقرة على نطاقٍ واسع.
- الإمارات هي الاقتصاد الوحيد في مجلس التعاون الخليجي الذي يسمح بتصنيع السجائر، ولكن فقط في مناطق التجارة الحرة المحددة. ومع ذلك، فرضت الحكومة قانونًا في عام 2014 يقضي بأن تتوافق دولة الإمارات العربية المتحدة مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، مما يمنح منتجي السجائر فترة سماح عشر سنوات قبل أن يتوقفوا عن الإنتاج في الإمارات العربية المتحدة. اقترحت الحكومة حظرا على التدخين في الأماكن العامة في عام 2016، ولكن لم يتم تنفيذه بعد.
- بخلاف عُمان والمملكة العربية السعودية، لم تقم الإمارات العربية المتحدة بزيادة الرسوم الجمركية على السجائر إلى 54 دولارًا أمريكيًا لكل 1000 سيجارة في عام 2016 من 27 دولارًا أمريكيًا لكل 1000 سيجارة. ومع ذلك، قامت الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب المملكة العربية السعودية، بتطبيق ضريبة سعرية بنسبة 100% على أسعار البيع بالتجزئة الحالية (في أكتوبر 2017). اعتبارًا من يناير 2018، يتم أيضًا تطبيق ضريبة القيمة المضافة على سعر البيع بالتجزئة ويشمل ذلك هاتان الضريبتان.
- ارتفع سعر البيع بالتجزئة للعلامة التجارية الأكثر شيوعًا [1] في عام 2015 إلى 21 درهمًا إماراتيًا (أو 5.7 دولارًا أمريكيًا) لكل علبة بها 20 سيجارة في الربع الأول من عام 2018 من 10 دراهم (أو 2.7 دولارًا أمريكيًا) في يناير 2015. ومع ذلك، لم تعد هذه العلامة التجارية هي الأكثر مبيعاً في عام 2018. العلامة التجارية الأكثر مبيعاً في الربع الأول من عام 2018 هي تجارة التجزئة ذات التكلفة المنخفضة بسعر 7.5 درهم أو 2.0 دولار لكل علبة بها 20 سيجارة.
- ومع ذلك، ليس من الواضح أن جميع السجائر التي تُباع في الإمارات العربية المتحدة لها رسوم جمركية تدفع عليها. تتضمن قوائم الأسعار [2] التي توضح الأسعار "قبل" و "بعد" إدخال ضريبة الإنتاج في أكتوبر 2017 العلامات التجارية المصنعة في تجارة التجزئة في المنطقة التجارية الحرة مقابل 4 دراهم لكل علبة بها 20 سيجارة بعد زيادة ضريبة الإنتاج. وبما أن مجموع الحد الأدنى من الرسوم الجمركية (درهمان إماراتيان) وضريبة الإنتاج (100% من سعر البيع بالتجزئة السابق) يبلغ 4 دراهم إماراتية، فإن هذا يعني تكلفة إنتاج صفر إذا تم دفع الضرائب بالكامل.

[1] السعر لكل علبة لـ 20 من أكثر العلامات التجارية مبيعًا في سبتمبر 2018.
[2] انظر قائمة الأسعار المنشورة عبر الرابط
http://whatson.ae/dubai/2017/10/list-products-affected-excise-tax-leaked-huge/

الإمارات العربية المتحدة: العائد الضريبي المطبق على السجائر [3]

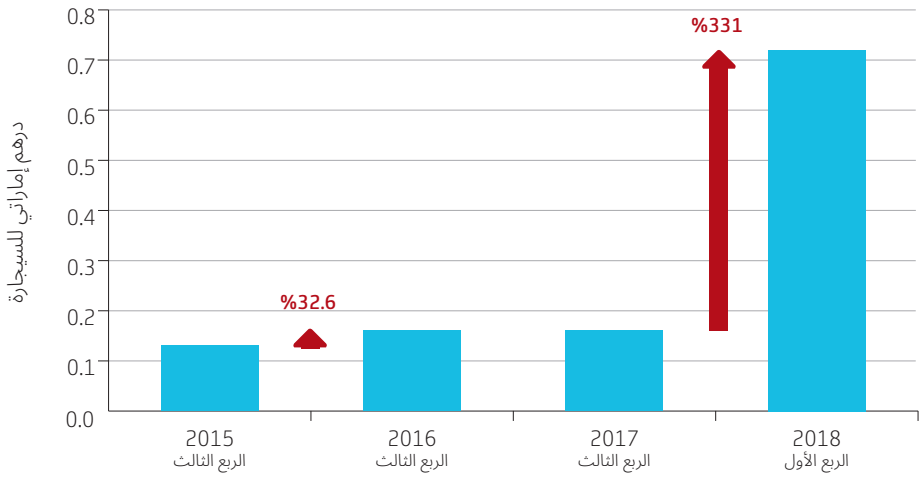

المصدر: Oxford Economics

[3] يتم تطبيق السعر في شهر يوليو من كل عام لأكثر علامة تجارية مباعة في عام 2016 (مارلبورو). يشمل ذلك الرسوم الجمركية على سعر الوحدة المحدد وضريبة الإنتاج وضريبة القيمة المضافة، حسب الاقتضاء.

الإمارات العربية المتحدة:
استهلاك السجائر

- انخفضت نسبة إجمالي الاستهلاك الذي تم احتسابه من خلال الاستهلاك الداخلي القانوني إلى ما يزيد قليلاً عن 53% في الربع الأول من عام 2018، من 59% في عام 2017.
- زادت حصة الاستهلاك غير المحلي في الأرباع السنوية الحالية، حيث ارتفعت إلى 7.2% من إجمالي الاستهلاك في الربع الأول من عام 2018، ارتفاعًا من 1.4% في عام 2017. شكلت المنتجات القانونية غير الداخلية 2.9% بينما شكلة المنتجات غير القانونية غير الداخلية 4.3% من إجمالي الاستهلاك في الربع الأول من عام 2018.
- استحوذت السجائر في الإمارات العربية المتحدة على حوالي 40% من السوق خلال السنوات الثلاث التي غطتها هذه الدراسة.
- وتشكل المنتجات القانونية غير المحلية وغير القانونية غير المحلية حصة متواضعة نسبيًا من إجمالي الاستهلاك في عام 2016 و 2017.

الإمارات العربية المتحدة: تركيبة استهلاك السجائر

	2016		2017		2018 الربع الأول	
السكان (بالمليون نسمة في عام 2018 كتقديرات للعام بأكمله)	9.3		9.4		9.6	
انتشار التدخين (النسبة المئوية للمدخنين من السكان الذين بلغوا السن القانونية للتدخين)	%38		%39		[1]%38	
	السجائر بالمليار	%	السجائر بالمليار	%	%	% لنقطة التغيير 2017-18
الاستهلاك المحلي القانوني (LDC)	**6,036.2**	**58.7**	**5,460.1**	**58.5**	**53.4**	**-5.1**
سجائر منطقة التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة (FTZ)	**4,211.3**	**40.9**	**3,740.8**	**40.1**	**39.4**	**-0.7**
إجمالي التدفقات الواردة غير المحلية (ND)	**41.5**	**0.4**	**130.8**	**1.4**	**7.2**	**5.8**
قانوني غير محلي (NDL)	12.7	0.1	71.9	0.8	2.9	2.1
غير قانوني وغير محلي	28.8	0.3	58.8	0.6	4.3	3.7
محلي غير قانوني	**-**	**0.0**	**-**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
إجمالي الاستهلاك	**10,289.0**	**100.0**	**9,331.6**	**100.0**	**100.0**	**-**
إجمالي الاستهلاك غير القانوني	**28.8**	**0.3**	**58.8**	**0.6**	**4.3**	**3.7**
إجمالي الاستهلاك غير القانوني ومنطقة التجارة الحرة	**4,240.1**	**41.2**	**3,799.6**	**40.7**	**43.7**	**3.0**

المصدر: Oxford Economics
[1]سبتمبر 2018

الإمارات العربية المتحدة: تركيبة استهلاك السجائر (النسبة المئوية من إجمالي الاستهلاك)

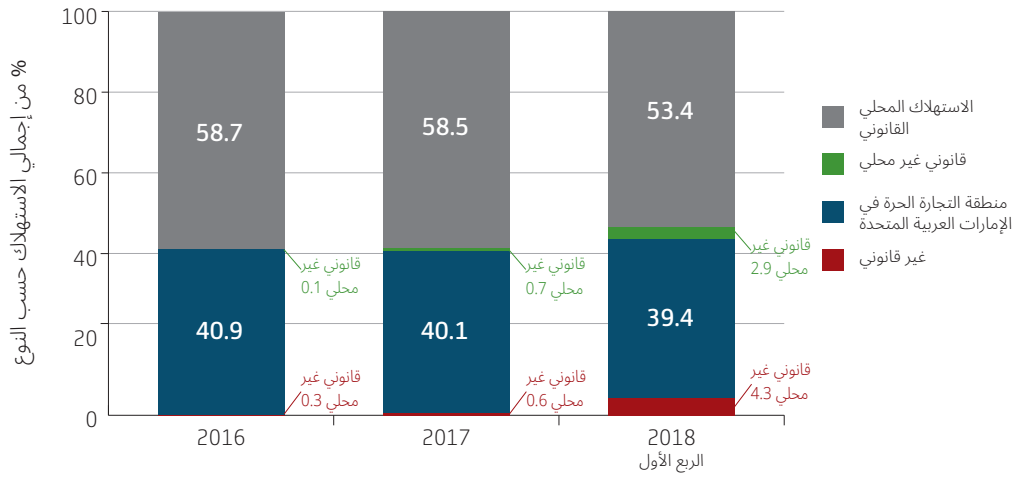

المصدر: Oxford Economics

الإمارات العربية المتحدة: مناطق التجارة الحرة

- لا تعتبر السجائر المنتجة في مناطق التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة مثل جبل علي والفجيرة وعجمان ورأس الخيمة غير قانونية وفقًا لهذا التقرير، وإذا تم بيعها في دولة الإمارات العربية المتحدة، فيجب عليهم دفع الرسوم الجمركية (بمعدل 27 دولار لكل 1000 سيجارة) ورسوم الإنتاج (بنسبة 100% من التكلفة بما في ذلك الرسوم الجمركية) وضريبة القيمة المضافة (اعتبارًا من 1 يناير 2018).
- ومع ذلك، من المقرر أن يتم التخلص التدريجي من تصنيع السجائر في منطقة التجارة الحرة كجزء من القانون الاتحادي لمكافحة التبغ الذي دخل حيز التنفيذ في 21 يناير 2014. كجزء من هذا القانون، تم حظر زراعة التبغ وتصنيع منتجات التبغ على الرغم من منح مزارع التبغ فترة سماح مدتها سنتان قبل بدء الحظر وتم منح مصانع السجائر في منطقة التجارة الحرة فترة سماح مدتها عشر سنوات.
- هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن ما إذا كانت جميع السجائر المنتجة في منطقة التجارة الحرة تدفع الضرائب المطبقة والرسوم المفروضة عليها عند بيعها في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. أظهرت قائمة الأسعار التي تم إصدارها بعد تطبيق ضريبة الإنتاج في أكتوبر 2017 العديد من العلامات التجارية المصنعة بالتجزئة في المنطقة التجارية الحرة بسعر يساوي بالضبط الحد الأدنى من الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة (4 دراهم). ونظرًا لأن هذه السجائر يجب أن تشمل أيضًا تكلفة الإنتاج والتوزيع، فمن الصعب رؤية مدى التزام هذه السجائر بالقوانين المطبقة.
- ظلت حصة سجائر المنطقة التجارية الحرة من إجمالي الاستهلاك في الإمارات مستقرة إلى حدٍ ما خلال العامين الماضيين، ولكن عند حوالي 40% يعتبر هذا جزء مهم جدًا من السوق.

الإمارات العربية المتحدة: الموارد المالية الحكومية

- تقوم الإمارات العربية المتحدة بتطبيق نظام ضريبي مركب على السجائر يجمع الرسوم الجمركية وضريبة الإنتاج وضريبة القيمة المضافة.
- تُفرض الرسوم الجمركية على السجائر المستوردة بنسبة 100% من سعر التكلفة والتأمين والشحن. وهذا ينطبق على كل من السجائر المستوردة من خارج دولة الإمارات العربية المتحدة وإحضارها إلى الإمارات العربية المتحدة من مناطق التجارة الحرة. الحد الأدنى للعائد مقابل الرسوم الجمركية هو 27 دولار/100 درهم لكل 1000 سيجارة.
- في أكتوبر 2017، قامت حكومة الإمارات بتطبيق ضريبة الإنتاج على السجائر التي وافقت عليها جميع الحكومات الخليجية من حيث المبدأ في عام 2015. وهذا يعادل 100% من سعر التجزئة لضريبة ما قبل البيع، أي سعر السجائر المستوردة على أساس التكلفة والتأمين والشحن بالإضافة إلى الرسوم الجمركية.
- علاوة على ذلك، قامت الإمارات العربية المتحدة في عام 2018 بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%. هذا ينطبق على سعر بيع السجائر بالتجزئة بما في ذلك الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة.
- تقديراتنا تشير إلى أن عائدات الضرائب المتوقعة على السجائر الداخلية للمبيعات المحلية ارتفعت من 937 مليون درهم في عام 2016 إلى 1،090 مليون درهم في عام 2017 - أي بزيادة تزيد قليلاً عن 16%. نقدر أن الخسارة الضريبية الناجمة عن الاستهلاك غير القانوني للسجائر كانت 11.7 مليون درهم في عام 2017، مقابل 4.5 مليون درهم في عام 2016. ويرجع جزء كبير من هذا الارتفاع إلى زيادة الاستهلاك غير المشروع - باستخدام معدلات الضريبة لعام 2016 على بيانات الاستهلاك غير المشروع لعام 2017 يظهر خسارة ضريبية متوقعة بقيمة 9.1 مليون درهم. منذ أن مثلت السجائر التي تنتجها المنطقة التجارية الحرة ما يزيد عن 40% من إجمالي الاستهلاك في عام 2017 (انخفضت إلى 39% في الربع الأول من عام 2018)، مقارنة بنسبة 0.7% للاستهلاك غير المشروع في عام 2017 (ارتفع إلى 6.0% في الربع الأول من عام 2018) والخسائر الفعلية من استهلاك السجائر غير المدفوعة الرسوم الجمركية قد يكون أعلى بكثير من هذا التقدير اعتماداً على النسبة الضرائب المدفوعة على السجائر المصنعة في المنطقة التجارية الحرة.

الإمارات العربية المتحدة: الإيرادات الضريبية المتوقعة والخسائر الضريبية المُقدرَّة

	2016		2017		% تغيير في العملة المحلية 2017-2016
	مليون درهم إماراتي	مليون دولار أمريكي	مليون درهم إماراتي	مليون دولار أمريكي	
الإيرادات الضريبية المتوقعة على مبيعات السجائر المحلية القانونية	936.6	255.0	1090.2	296.8	16.4
الإيراد الضريبي المتوقع من سجائر المنطقة التجارية الحرة بالإمارات العربية المتحدة	653.5	177.9	746.9	203.3	14.3
العدد المقدر للسجائر غير القانونية التي تم شراؤها (بالمليون سجارة)	28.8		58.8		104.2
الخسارة الضريبية المقدَّرة من الاستهلاك غير القانوني	**4.5**	**1.2**	**11.7**	**3.2**	**162.7**
إيراد ضريبة الإنتاج المفقود	4.5	1.2	11.7	3.2	162.7

المصدر: Oxford Economics، استنادًا إلى بيانات فيليب موريس الدولية

الإمارات العربية المتحدة: الإجمالي المتوقع للإيرادات الضريبية المحتملة حسب نوع السجائر وتقدير الخسائر الضريبية بسبب الاستهلاك غير المشروع

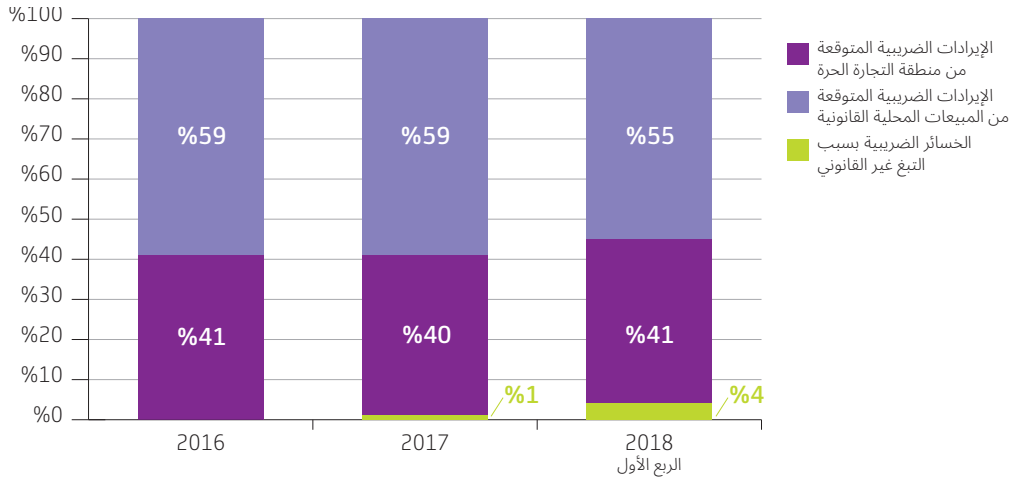

المصدر: Oxford Economics

ملاحظة: تشير تقديراتنا إلى أن إيرادات الضرائب من المبيعات القانونية المحلية كانت 297 مليون دولار أمريكي في عام 2017

الإمارات العربية المتحدة: التدفقات التجارية

- تم احتساب 0.6% فقط من إجمالي استهلاك السجائر غير القانونية وغير المحلية في عام 2017 مع باكستان أكبر مصدر فردي. ومع ذلك، عند 21.1 مليون فقط، كانت هذه حصة لا تُذكر من الاستهلاك الكلي.
في تقديرنا أن الاستهلاك غير القانوني غير المحلي للسوق الأخرى/ غير المحددة[1] يبلغ 31.7 مليون سيجارة.

- ارتفعت التدفقات للداخل من السجائر غير القانونية غير المحلية[2] خمسة أضعاف تقريبًا في عام 2017، من أقل بقليل من 13 مليون في عام 2016 إلى أقل بقليل من 72 مليون في عام 2017. ارتفعت نسبة السجائر غير المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة في الربع الأول من عام 2018 وفقاً لأحدث أرباح لكل سهم من 0.8% من الإجمالي في عام 2017 إلى 2.9% في الربع الأول من عام 2018. تعتبر سجائر منطقة التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة المصدر الرئيسي للتدفقات الخارجة من الإمارات العربية المتحدة إلى الأسواق الأخرى في دراستنا حيث تم تسجيل 550 مليون سيجارة من منطقة التجارة الحرة والتي تم التقدير بأنها شقت طريقها إلى عُمان والمملكة العربية السعودية في عام 2017. ازداد وجود السجائر المصنَّعة في المنطقة التجارية الحرة في الأرباح لكل سهم التي أجريت حتى الآن في عام 2018 مما يشير إلى ارتفاع إضافي في التدفقات الخارجة.

الإمارات العربية المتحدة: طبيعة إجمالي التدفقات الداخلة غير القانونية وغير المحلية، 2017

السجائر بالمليون		
2017	2016	
4.2	6.2	بنجلاديش
21.1	14.4	باكستان
1.9	2.2	منتجات ذات علامة تجارية معفية من الجمارك
0.0	0.0	التقليد
31.7	6.0	أخرى/غير محدد
58.8	**28.8**	**الإجمالي**

المصدر: نموذج تدفق تكنولوجيا المعلومات وOxford Economics

[1] يشير متغير السوق غير المحدد إلى علب السجائر التي لا تحمل علامات سوق محددة أو وضع علامات معنية بالتعريفة الجمركية. حسبما يكون السوق المقصود غير معروف.

[2] تم تقديره باستخدام بيانات الركاب ومعدل انتشار التدخين في بلد/سوق السائحين والحد المسموح به من رسوم الاستيراد الشخصي المعفاة من الرسوم الجمركية.

الإمارات العربية المتحدة: خلفية الاستهلاك 2017

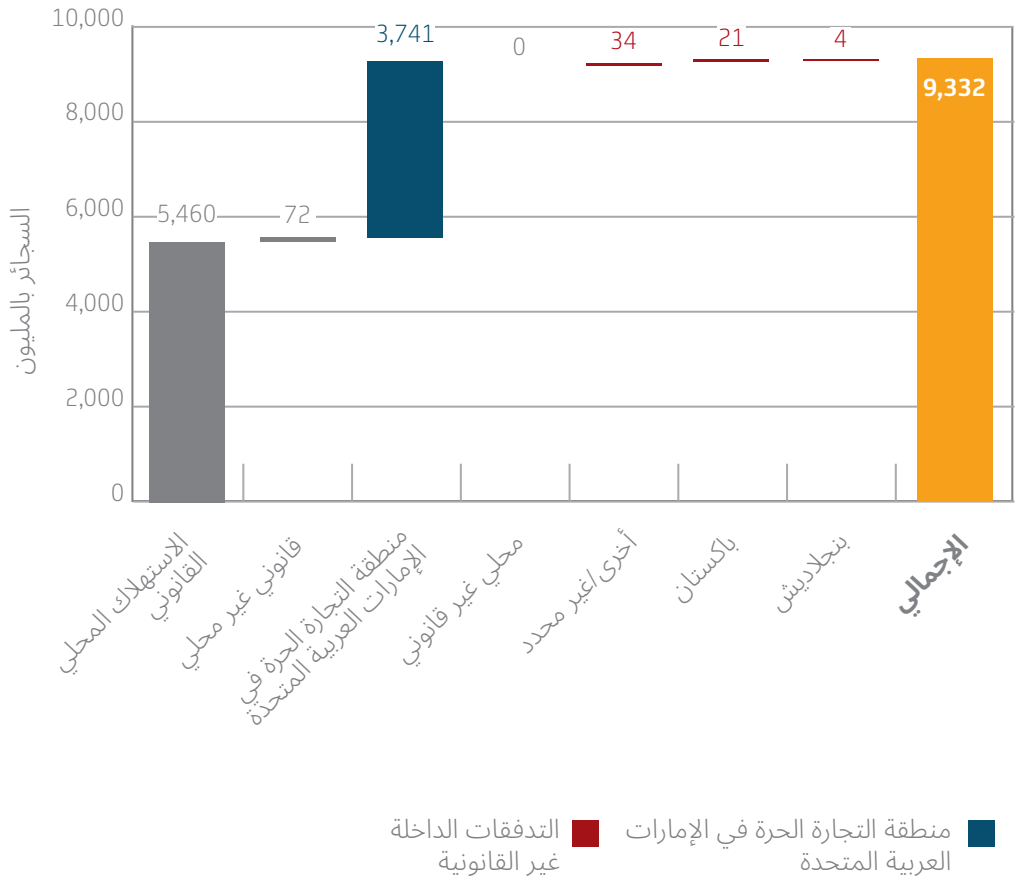

المصدر: Oxford Economics

الإمارات العربية المتحدة: مصادر البيانات

	المصدر الأساسي	الحساب	التعليقات
التدفقات الخارجة من السجائر المحلية المدفوعة الضرائب	استطلاعات العلب الفارغة في الأسواق الأخرى المشمولة في هذا التقرير.	تستخدم بيانات استطلاع العلب الفارغة في أسواق أخرى لتحديد وجود عبوات تحمل علامات خاصة بالسوق في الإمارات العربية المتحدة (على سبيل المثال ، التحذيرات الصحية وأختام الضرائب إلخ).	عدد محدود من سجائر المنطقة التجارية الحرة بالإمارات العربية المتحدة المتغيرة التي تم تحديدها في الأسواق الأخرى المشمولة في هذا التقرير.
الاستهلاك المحلي القانوني (LDC)	—	المبيعات المحلية القانونية مطروح منها تدفقات المبيعات القانونية.	تدفقات محدودة من السجائر المدفوعة الأجر ، وبالتالي فإن المبيعات القانونية المحلية والاستهلاك المحلي القانوني متقاربان بشكلٍ وثيق.
سجائر منطقة التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة (FTZ)	استطلاعات العلب الفارغة، تقديرات أكسفورد أيكونوميكس.	التقديرات تشير إلى استخدام أسهم استطلاع العلب الفارغة من إجمالي الاستهلاك الذي تم تسجيله من خلال العلامات التجارية التي تم إنتاجها في المنطقة التجارية الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة.	يجب أن تدفع السجائر التي يتم إنتاجها في المنطقة التجارية الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة جميع الضرائب السارية عند دخول الإمارات العربية المتحدة من منطقة التجارة الحرة أو دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى من منطقة التجارة الحرة. ومع ذلك، في ضوء عدم اليقين بشأن ما إذا كان هذا هو الحال، نختار تصنيف هذه السجائر بشكلٍ منفصل عن القانوني غير المحلي والتدفقات الداخلة غير المحلية.
إجمالي التدفقات الواردة غير المحلية (ND)	—	مجموعة من السجائر القانونية غير المحلية، وغير القانونية وغير المحلية وسوق التجارية الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة.	—
قانوني غير محلي (NDL)	—	يقدر باستخدام بيانات الركاب ومعدلات التدخين وبدل استيراد شخصي معفي من الرسوم الجمركية.	الحد الأقصى للمبلغ النظري الذي يمكن للفرد حمله عبر الحدود. بيانات الركاب من منظمة السياحة العالمية ونموذج Oxford Economics للسياحة.
غير قانوني وغير محلي	استطلاع العلب الفارغة.	على أساس استطلاع العلب الفارغة بالإضافة إلى تقديرات Oxford Economics.	تقديرات مستمدة من استطلاعات العلب الفارغة في الربع الأول من 2016 . راجع منهجية التقرير لمزيد من التفاصيل.
محلي غير قانوني	الأرباح لكل سهم والذكاء الصناعي.	استناداً إلى زيادة مراجعة التجزئة.	استطلاعات العلب الفارغة لا تحدد أي سجائر محلية غير مشروعة في الإمارات العربية المتحدة. وهذا ما تؤكده أدلة غير مؤكدة في هذا المجال.
إجمالي الاستهلاك غير القانوني	—	مجموع غير القانوني وغير المحلي.	—
إجمالي الاستهلاك	—	المبيعات المحلية القانونية مطروح منها التدفقات الخارجة من السجائر المحلية المدفوعة الضرائب، بالإضافة إلى الاستهلاك القانوني غير المحلي المقدَّر وبالإضافة إلى استهلاك سجائر المنطقة التجارية الحرة بالإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى الاستهلاك غير القانوني المقدَّر.	يبلغ معدل استهلاك تقنية تدفق البيانات 7.8 مليار سيجارة لعام 2017.

عمان: المبيعات المحلية القانونية

- انخفض النمو في المبيعات المحلية القانونية بشكلٍ ملحوظ من 2014-2015 إلى 2016 وانخفضت المبيعات القانونية المحلية في عام 2017.
- أعلنت الحكومة عن اتخاذ تدابير للحد من التدخين في فبراير 2018 كجزء من استراتيجية أوسع لمكافحة الأمراض غير المعدية. على وجه التحديد، سيتم إدخال قيود جديدة على التدخين في الأماكن المغلقة، إلى جانب زيادة الترويج على التأثيرات الصحية للتبغ. وعلاوة على ذلك، سيتم حظر الإعلانات على المتجر، بناءً على حظر الإعلان عن التبغ في عام 2016 في التلفزيون والراديو والصحافة وعلى الإنترنت.
- كما تخطط عمان لزيادة الضرائب على منتجات التبغ. إلى جانب المملكة العربية السعودية، اختارت الحكومة العمانية زيادة الرسوم الجمركية على السجائر المستوردة من 27 دولارًا أمريكيًا لكل 1000 سيجارة في عام 2015 إلى 54 دولارًا أمريكيًا لكل 1000 سيجارة في أكتوبر 2016. تخطط الحكومة لإدخال رسوم ضريبة بنسبة 100% على أسعار البيع بالتجزئة الحالية (على الرغم من أن توقيت هذا الارتفاع لم يتم الإعلان عنه في وقت كتابة هذا التقرير).
- تبلغ أسعار السجائر في عُمان 1.2 ريال عماني (أو 3.1 دولار أمريكي) لكل علبة بها 20 سيجارة للعلامة التجارية الأكثر مبيعاً [1] في الربع الأول من عام 2018. هذا لم يتغير على أساس المثل بالمثل للسعر مقابل الربع الأول من عام 2017، و 0.2 درهم (0.5 دولار أمريكي) أعلى مقابل عام 2016. كانت أسعار السجائر في سلطنة عمان في الربع الأول من عام 2018 حوالي نصف أسعار السجائر السائدة في المملكة العربية السعودية والتي فرضت ضريبة نسبتها 100% في عام 2017.

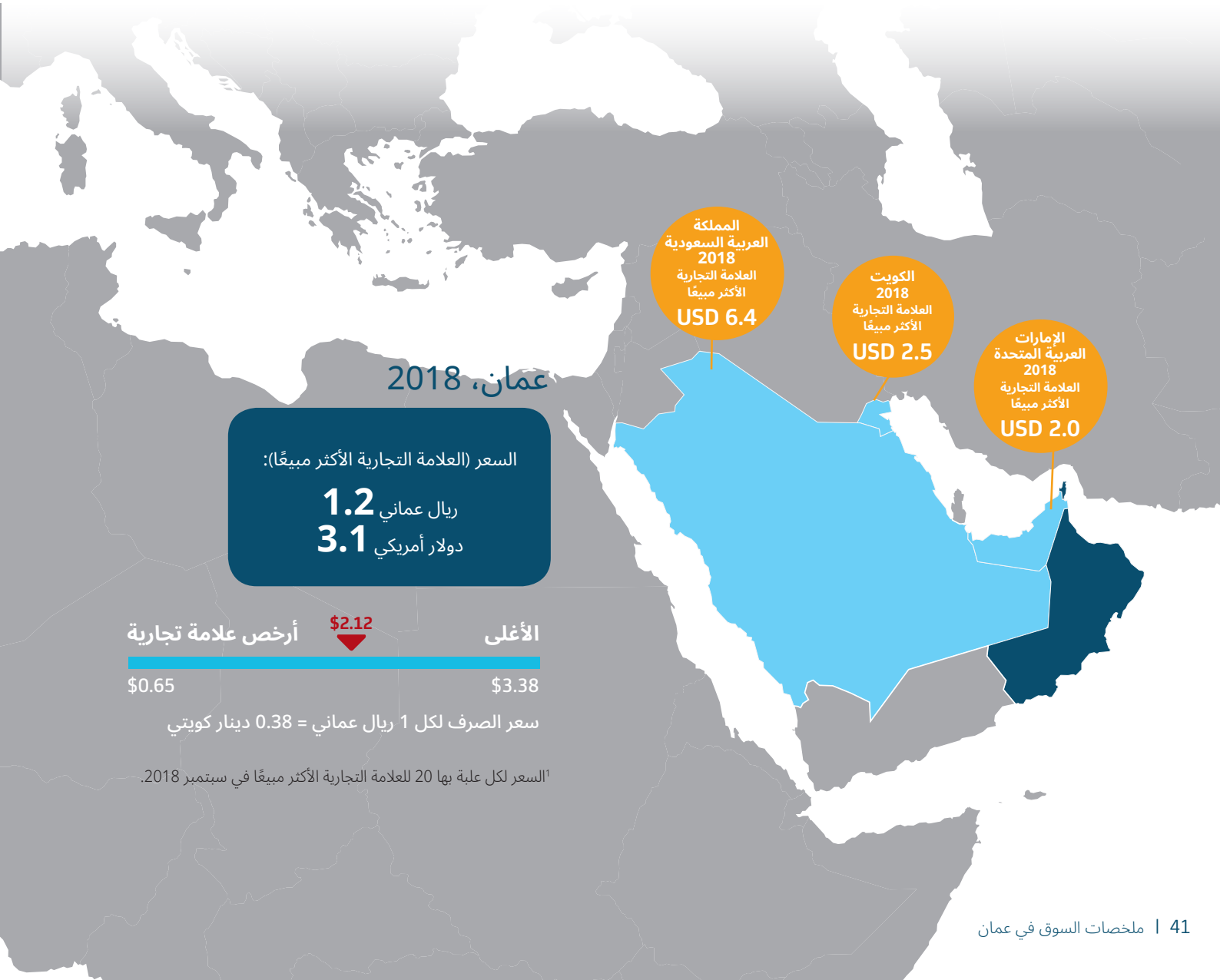

[1] السعر لكل علبة بها 20 للعلامة التجارية الأكثر مبيعًا في سبتمبر 2018.

عمان: العائد الضريبي المطبق على السجائر [2]

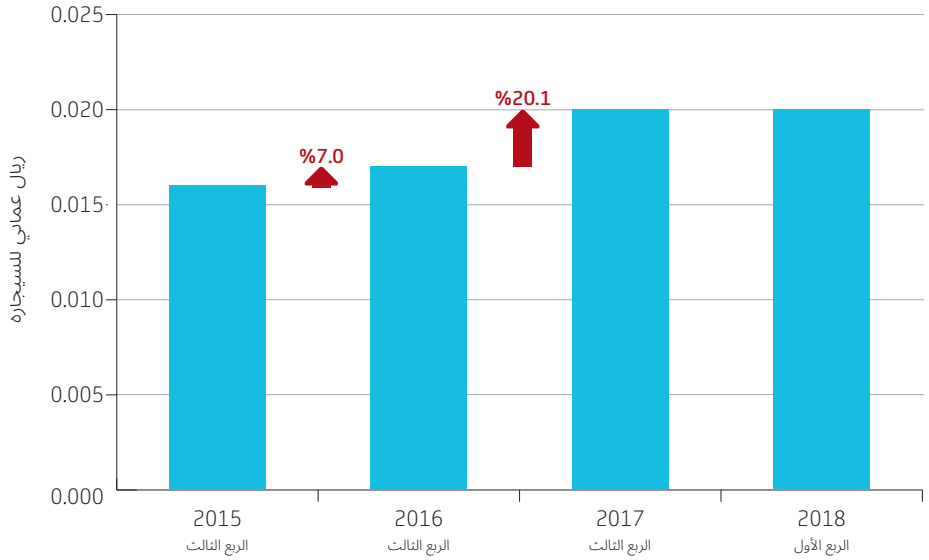

المصدر: Oxford Economics

[2]يتم تطبيق السعر في شهر يوليو من كل عام لأكثر علامة تجارية مباعة في عام 2016 (مارلبورو). يشمل ذلك الرسوم الجمركية على سعر الوحدة المحدد وضريبة الإنتاج وضريبة القيمة المضافة، حسب الاقتضاء. سيتغير العائد الضريبي لكل سيجارة نتيجة للتغيرات في هيكل الضرائب، ولكن أيضًا بسبب التغيرات في التكلفة الأساسية للسلع (بما أن ضريبة الإنتاج يتم فرضها على أساس القيمة).

عمان: استهلاك السجائر

- من المرجح ارتفاع إجمالي الاستهلاك (القانوني وغير القانوني والخاص بالمنطقة التجارية الحرة) بحوالي 1.3 مليار في عام 2017 من 1.2 مليار في عام 2016، ارتفاع بنسبة 8.5%.
- وضمن هذا، نقدر أن الاستهلاك المحلي القانوني انخفض بنسبة 5.0% إلى أقل بقليل من 990 مليون سيجارة في عام 2017. ومع ذلك، تشير الأدلة الواردة في الأرباح مقابل الأسهم في ربع الأول من 2018 إلى أن نسبة الاستهلاك الإجمالي التي احتكرت الاستهلاك القانوني المحلي قد انخفضت بشكلٍ حاد منذ عام 2017. في أرباحنا مقابل الأسهم في الربع الأول من عام 2018، تم تحديد 62.5% من السجائر كاستهلاك قانوني محلي، بانخفاض بلغ تقريبًا 17 مقابل 2017.
- يعود السبب الرئيسي في انخفاض الاستهلاك القانوني المحلي إلى ارتفاع كبير في وجود السجائر الواردة من مناطق التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة إلى سلطنة عمان. تمثل هذه النسبة 7.2% فقط من السجائر في عُمان في عام 2016، لكن هذه النسبة زادت أكثر من أربع مرات إلى 30.4% في الأرباح مقابل الأسهم في الربع الأول من عام 2018.
- كما زاد استهلاك السجائر غير القانونية غير المحلية بشكلٍ كبير. نقدر أن هذه الفئة قد ارتفعت إلى 5.7% من إجمالي الاستهلاك في الأرباح مقابل السهم في الربع الأول من عام 2018، بزيادة من 0.5% فقط في عام 2016.
- كما تشير التقديرات إلى انخفاض التدفقات الداخلة القانونية غير المحلية (بشكلٍ معتدل) بين عامي 2016 و 2018. مثلت هذه السجائر 1.4% من إجمالي الاستهلاك في أرباح السهم في الربع الأول من عام 2018، بانخفاض من 2.0% في عام 2016.

عمان: تركيبة استهلاك السجائر

	2016		2017		2018 الربع الأول	
السكان (بالمليون نسمة في عام 2018 كتقديرات للعام بأكمله)	4.4		4.6		4.8	
انتشار التدخين (النسبة المئوية للمدخنين من السكان الذين بلغوا السن القانونية للتدخين)	%36		%36		[1]%36	
	السجائر بالمليار	%	السجائر بالمليار	%	%	% لنقطة التغيير 2017-18
الاستهلاك المحلي القانوني (LDC)	**1,041.5**	**90.3**	**992.1**	**79.3**	**62.5**	**-16.8**
سجائر منطقة التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة (FTZ)	**83.5**	**7.2**	**208.9**	**16.7**	**30.4**	**13.7**
إجمالي التدفقات الواردة غير المحلية (ND)	**28.6**	**2.5**	**50.6**	**4.0**	**7.1**	**3.1**
قانوني غير محلي (NDL)	23.3	2.0	19.3	1.5	1.4	-0.1
غير قانوني وغير محلي	5.3	0.5	31.2	2.5	5.7	3.2
محلي غير قانوني	-	-	-	-	-	-
إجمالي الاستهلاك	**1,153.7**	**100.0**	**1,251.6**	**100.0**	**100.0**	**-**
إجمالي الاستهلاك غير القانوني	**5.3**	**0.5**	**31.2**	**2.5**	**5.7**	**3.2**
إجمالي الاستهلاك غير القانوني ومنطقة التجارة الحرة	**88.8**	**7.7**	**240.2**	**19.2**	**36.2**	**17.0**

المصدر: Oxford Economics

[1]سبتمبر 2018

عمان: تركيبة استهلاك السجائر
(النسبة المئوية من إجمالي الاستهلاك)

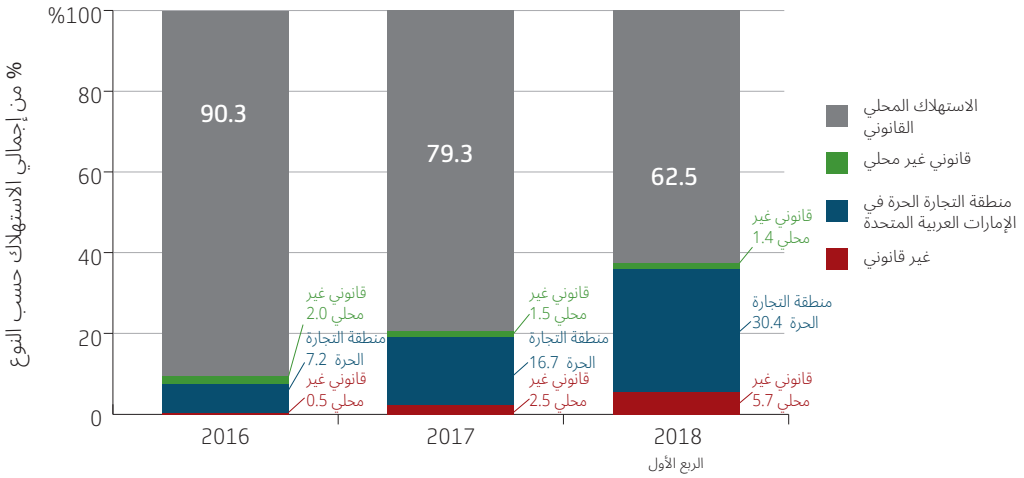

المصدر: Oxford Economics

عمان: مناطق التجارة الحرة

- لا تعتبر السجائر المنتجة في مناطق التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة مثل جبل علي والفجيرة وعجمان ورأس الخيمة غير قانونية وفقًا لهذا التقرير. ومع ذلك، يوجد قدر كبير من عدم اليقين حول ما إذا كان يتم الوفاء بالالتزام الضريبي الكامل.
- تواجه عمان ارتفاع وتزايد في احتمالية حدوث مثل هذا الأمر فيما يتعلق بالسجائر. بلغت الحصة التقديرية لسجائر المنطقة التجارية الحرة الإماراتية من إجمالي الاستهلاك في سلطنة عمان في عام 2016، 7.2% وارتفع هذا إلى 30.4% في أرباح الأسهم في الربع الأول من عام 2018.
- قد يكون انتشار السجائر المنتجة في منطقة التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة جزئيا نتيجة لموقع عمان في مضيق هرمز الذي يتمتع بموقع استراتيجي، حيث المسافة بين شبه الجزيرة العربية وإيران هي الأقصر. تشير التقارير الإخبارية إلى أن المهربين يأخذون السجائر إلى سلطنة عمان من أجل تهريبها عبر المضيق إلى إيران.[1] قد يكون من الصحيح أن جزءًا من سجائر المنطقة التجارية الحرة الموجهة للاستهلاك في إيران تتسرب إلى الأسواق العمانية المحلية.

[1] راجع هنا على سبيل المثال لفحص طرق التجارة غير المشروعة بين شركات تصنيع التبغ في الإمارات العربية المتحدة ومناطق التجارة الحرة والمستهلكين في إيرا ن عبر عمان و هنا لإجراء مناقشة أوسع حول الطريق العماني الإيراني للتجارة غير المشروعة.

عمان: الموارد المالية الحكومية

- كجزء من دول مجلس التعاون الخليجي، تفرض عُمان رسومًا جمركية حسب الطلب للسجائر ومنتجات التبغ المستوردة بنسبة 100% من التكلفة والتأمين والشحن، مع تحديد تعريفة محددة بحد أدنى 54 دولارًا لكل 1000 سيجارة. وزاد هذا من 27 دولار لكل 1000 سيجارة في أكتوبر 2016. كما ستنفذ عمان ضريبة إنتاج على السجائر بنسبة 100% (أوضحت اللجنة الوطنية لمكافحة التبغ أن هذا سيحدث في يونيو 20181 [1]، لكن هذه الضريبة لم تنفذ في وقت كتابة هذا التقرير) وضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% ، كجزء من الاتفاقيات على نطاق دول مجلس التعاون الخليجي ولكن ليس هناك موعد واضح لتنفيذ أي من الإجراءين.
- ارتفعت الإيرادات الضريبية المتوقعة من مبيعات السجائر القانونية المحلية بنسبة 12.8% في عام 2017، من 17.7 مليون ريال عماني في عام 2016 إلى 19.9 مليون ريال عماني في عام 2017. ومع ذلك، مع ارتفاع حجم الاستهلاك غير القانوني إلى 31.2 مليون سيجارة في عام 2017 من 5.3 مليون في عام 2016، نقدر أن الخسائر الضريبية المرتبطة بالاستهلاك غير المشروع للسجائر ارتفعت إلى 0.6 مليون ريال عماني في عام 2017 من 0.1 مليون ريال عماني في عام 2016.
- مع ارتفاع الحصة غير القانونية المقدرة من إجمالي الاستهلاك في الربع الأول من عام 2018، يبدو من المرجح أن ضريبة الخسارة سترتفع بشكلٍ كبير مرة أخرى في 2018.
- سجّلت السجائر الواردة من المنطقة التجارية الحرة في الإمارات العربية المتحدة 7.2% من إجمالي الاستهلاك في عام 2016، لكن هذا ارتفع إلى 30.4% في الربع الأول من عام 2018. من المرجح أن تزداد عائدات الضرائب المتوقعة من السجائر الواردة من المنطقة التجارية الحرة بالإمارات العربية المتحدة في عام 2018 مقابل عام 2017، بالنظر إلى الزيادة في حصة هذه السجائر من إجمالي الاستهلاك.

عمان: الإيرادات الضريبية المتوقعة والخسائر الضريبية المُقدرَّة

	2016		2017		% تغيير في العملة المحلية 2017-2016
	مليون ريال عماني	مليون دولار أمريكي	مليون ريال عماني	مليون دولار أمريكي	
الإيرادات الضريبية المتوقعة على مبيعات السجائر المحلية القانونية	17.7	45.9	19.9	51.8	12.8
الإيراد الضريبي المتوقع من سجائر المنطقة التجارية الحرة بالإمارات العربية المتحدة	1.4	3.7	4.2	10.9	195.0
العدد المقدر للسجائر غير القانونية التي تم شراؤها (بالمليون سجارة)	5.3		31.2		488.6
الخسارة الضريبية المقدَّرة من الاستهلاك غير القانوني	**0.1**	**0.2**	**0.6**	**1.6**	**594.2**
إيراد ضريبة الإنتاج المفقود	0.1	0.2	0.6	1.6	594.2

المصدر: Oxford Economics، استنادًا إلى بيانات فيليب موريس الدولية

[1] http://www.muscatdaily.com/Archive/Oman/100-excise-tax-on-tobacco-energy-drinks-from-June-576l

عمان: إجمالي الإيرادات الضريبية المحتملة حسب نوع السجائر وتقدير الخسائر الضريبية بسبب الاستهلاك غير المشروع

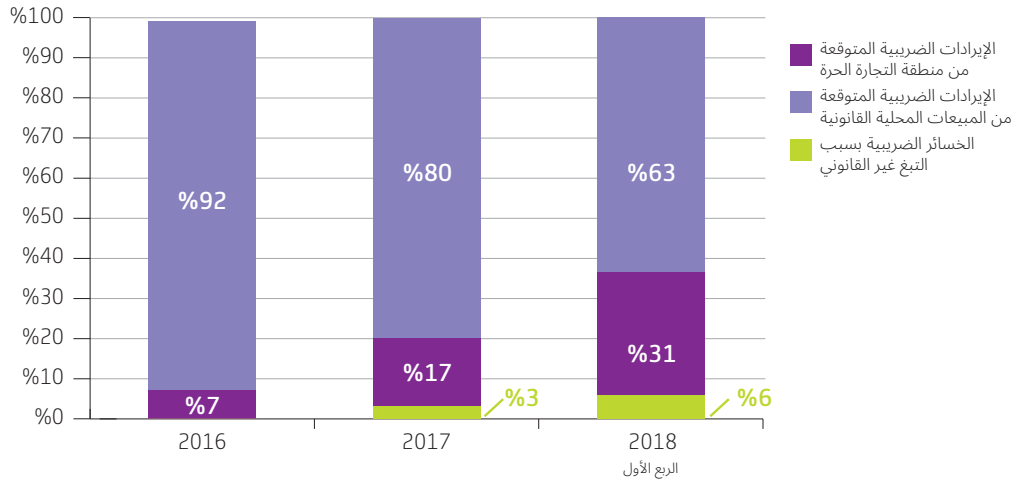

المصدر: Oxford Economics

ملاحظة: تشير تقديراتنا إلى أن إيرادات الضرائب من المبيعات القانونية المحلية كانت 297 مليون دولار أمريكي في عام 2017

عمان: التدفقات التجارية

- تشير تقديراتنا إلى أن حجم السجائر غير المنزلية في عُمان قد تضاعف تقريبًا في عام 2017. مع وصولها إلى 50.6 مليون سيجارة، شكلت السجائر غير محلية 4.0% من إجمالي الاستهلاك في عام 2017، لتسجل ارتفاع بلغ 2.5% في عام 2016 (28.6 مليون من حيث الحجم). من هذا، كانت هناك 19.3 مليونًا قانونية غير محلية في عام 2017، و 31.2 مليون غير قانونية غير محلية.
- في عام 2017، كانت هناك زيادة كبيرة في حجم السجائر غير المحلية الواردة من الكويت حيث ارتفعت من تواجد لا يكاد يذكر في عام 2016 إلى ما يقرب من 24 مليون في عام 2017.
- كانت هناك تدفقات داخلة متواضعة للغاية من البحرين ومصادر أخرى/غير محددة[2] في عام 2017، على الرغم من أن كليهما لا يزالان أسهم لا يستهان بهما من إجمالي الاستهلاك. لم يتم تحديد منتجات مقلدة في عام 2016 أو 2017.

عمان: طبيعة إجمالي التدفقات الداخلة غير القانونية وغير المحلية، 2017

السجائر بالمليون		
2017	2016	
3.4	0.0	البحرين
23.6	0.0	الكويت
0.0	0.2	منتجات ذات علامة تجارية معفية من الجمارك
0.0	0.0	التقليد
4.3	5.1	أخرى/غير محدد
31.2	5.3	الإجمالي

المصدر: نموذج تدفق تكنولوجيا المعلومات وOxford Economics

[1] تم تقديره باستخدام بيانات الركاب ومعدل انتشار التدخين في بلد/سوق السائحين والحد المسموح به من رسوم الاستيراد الشخصي المعفاة من الرسوم الجمركية.

[2] يشير متغير السوق غير المحدد إلى علب السجائر التي لا تحمل علامات سوق محددة أو وضع علامات معنية بالتعريفة الجمركية. حسبما يكون السوق المقصود غير معروف.

عمان: خلفية الاستهلاك 2017

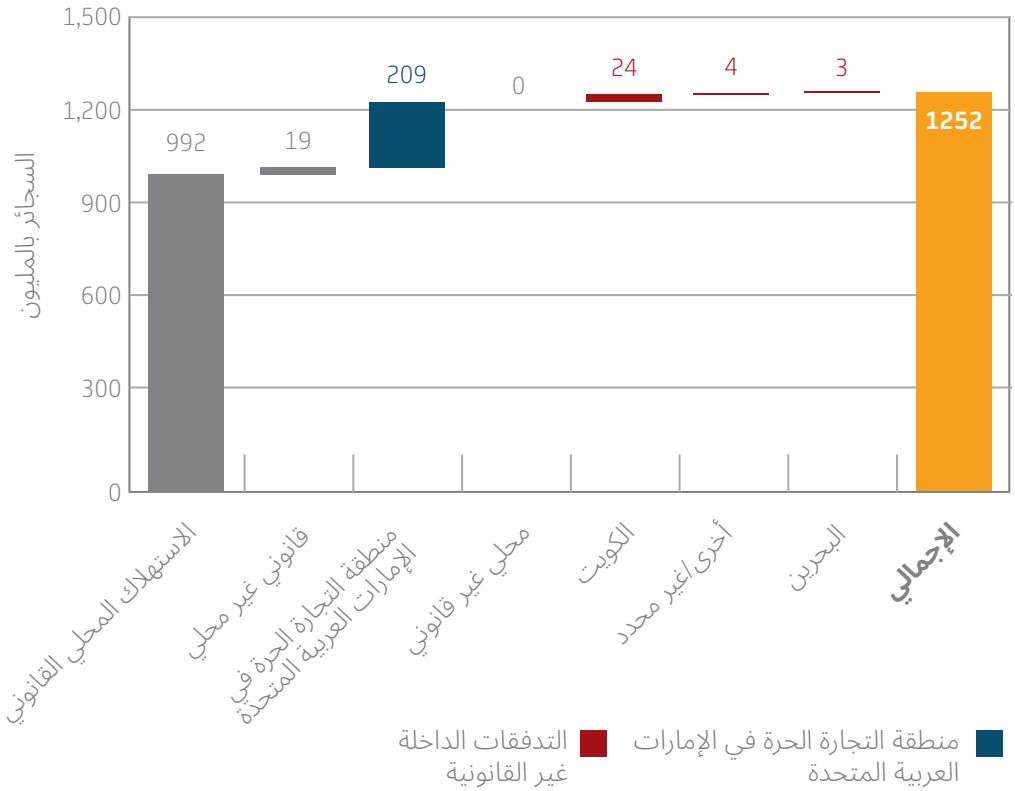

المصدر: Oxford Economics

عمان: مصادر البيانات

	المصدر الأساسي	الحساب	التعليقات
التدفقات الخارجة من السجائر المحلية المدفوعة الضرائب	استطلاعات العلب الفارغة في الأسواق الأخرى المشمولة في هذا التقرير.	تستخدم بيانات استطلاع العلب الفارغة في أسواق أخرى لتحديد وجود عبوات تحمل علامات خاصة بالسوق في عمان (على سبيل المثال ، التحذيرات الصحية وأختام الضرائب إلخ).	عدد محدود من السجائر العمانية المتغيرة التي تم تحديدها في الأسواق الأخرى المشمولة في هذا التقرير.
الاستهلاك المحلي القانوني (LDC)	—	المبيعات المحلية القانونية مطروح منها تدفقات المبيعات القانونية.	تدفقات محدودة من السجائر المدفوعة الأجر ، وبالتالي فإن المبيعات القانونية المحلية والاستهلاك المحلي القانوني متقاربان بشكلٍ وثيق.
سجائر منطقة التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة (FTZ)	استطلاعات العلب الفارغة، تقديرات أكسفورد أيكونوميكس.	التقديرات تشير إلى استخدام أسهم استطلاع العلب الفارغة من إجمالي الاستهلاك الذي تم تسجيله من خلال العلامات التجارية التي تم إنتاجها في المنطقة التجارية الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة.	يجب أن تدفع السجائر التي يتم إنتاجها في المنطقة التجارية الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة جميع الضرائب السارية عند دخول الإمارات العربية المتحدة من منطقة التجارة الحرة أو دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى من منطقة التجارة الحرة. ومع ذلك، في ضوء عدم اليقين بشأن ما إذا كان هذا هو الحال، نختار تصنيف هذه السجائر بشكلٍ منفصل عن القانوني غير المحلي والتدفقات الداخلة غير المحلية.
إجمالي التدفقات الواردة غير المحلية (ND)	—	مجموعة من السجائر القانونية غير المحلية، وغير القانونية وغير المحلية وسوق التجارية الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة.	—
قانوني غير محلي (NDL)	—	يقدر باستخدام بيانات الركاب ومعدلات التدخين وبدل استيراد شخصي معفي من الرسوم الجمركية.	الحد الأقصى للمبلغ النظري الذي يمكن للفرد حمله عبر الحدود. بيانات الركاب من منظمة السياحة العالمية ونموذج Oxford Economics للسياحة.
غير قانوني وغير محلي	استطلاع العلب الفارغة.	على أساس استطلاع العلب الفارغة بالإضافة إلى تقديرات Oxford Economics.	تقديرات مستمدة من استطلاعات العلب الفارغة في الربع الأول من 2016. راجع منهجية التقرير لمزيد من التفاصيل.
محلي غير قانوني	الأرباح لكل سهم والذكاء الصناعي.	استنادًا إلى زيادة مراجعة التجزئة.	استطلاعات العلب الفارغة لا تحدد أي سجائر محلية غير مشروعة في عمان. وهذا ما تؤكده أدلة غير مؤكدة في هذا المجال.
إجمالي الاستهلاك غير القانوني	—	مجموع غير القانوني وغير المحلي.	—
إجمالي الاستهلاك	—	المبيعات المحلية القانونية مطروح منها التدفقات الخارجة من السجائر المحلية المدفوعة الضرائب، بالإضافة إلى الاستهلاك القانوني غير المحلي المقدَّر وبالإضافة إلى استهلاك سجائر المنطقة التجارية الحرة بالإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى الاستهلاك غير القانوني المقدَّر.	يبلغ معدل استهلاك تقنية تدفق البيانات 1.3 مليار سيجارة لعام 2017.

الكويت: المبيعات المحلية القانونية

- زادت المبيعات القانونية المحلية في عام 2017 وارتفعت كل عام منذ عام 2011.
- كانت الكويت واحدة من أوائل الدول في العالم التي فرضت حظرًا على التدخين في الأماكن العامة وذلك في عام 1995. لكن "بسبب عدم تطبيق قانون التبغ، لم يتم ردع مستهلكي التبغ"، وفقًا لمنظمة الصحة العالمية. تم التعزيز في عام 2016 على الرغم من زيادة موارد المراقبة والغرامات العالية والحظر الإضافي على التدخين في السيارات. جميع إعلانات التبغ ممنوعة.
- بخلاف المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، لم تطبق الكويت بعد ضريبة الإنتاج التي تبلغ 100% على السجائر. ومع ذلك، فهي تطبق رسوم الاستيراد المعيارية لدول مجلس التعاون بقيمة 27 دولارًا أمريكيًا لكل 1000 سيجارة (تختار عدم زيادة ذلك إلى 54 دولارًا أمريكيًا لكل 1000 كما هو الحال في المملكة العربية السعودية وعُمان في عام 2016). تم عرض مشروع قانون الضريبة الانتقائية، الذي سيطبق ضريبة إنتاج بنسبة 100% على منتجات التبغ، على البرلمان ولكن لم تتم الموافقة عليه بعد.
- السجائر في الكويت هي الأرخص الدول الأربعة التي يغطيها تقرير دول مجلس التعاون الخليجي غير الشرعي للتبغ.[1] اعتبارًا من الربع الأول من عام 2018، بلغت تكلفة العلامة التجارية الأكثر مبيعاً حوالي 0.8 دينار كويتي أو 2.5 دولار لكل علبة بها20 سيجارة في الكويت، بنفس العلامة التجارية التي كلفت الدولار الأمريكي 3.1 في عُمان، 5.7 دولار في الإمارات العربية المتحدة و 6.7 دولار في المملكة العربية السعودية.

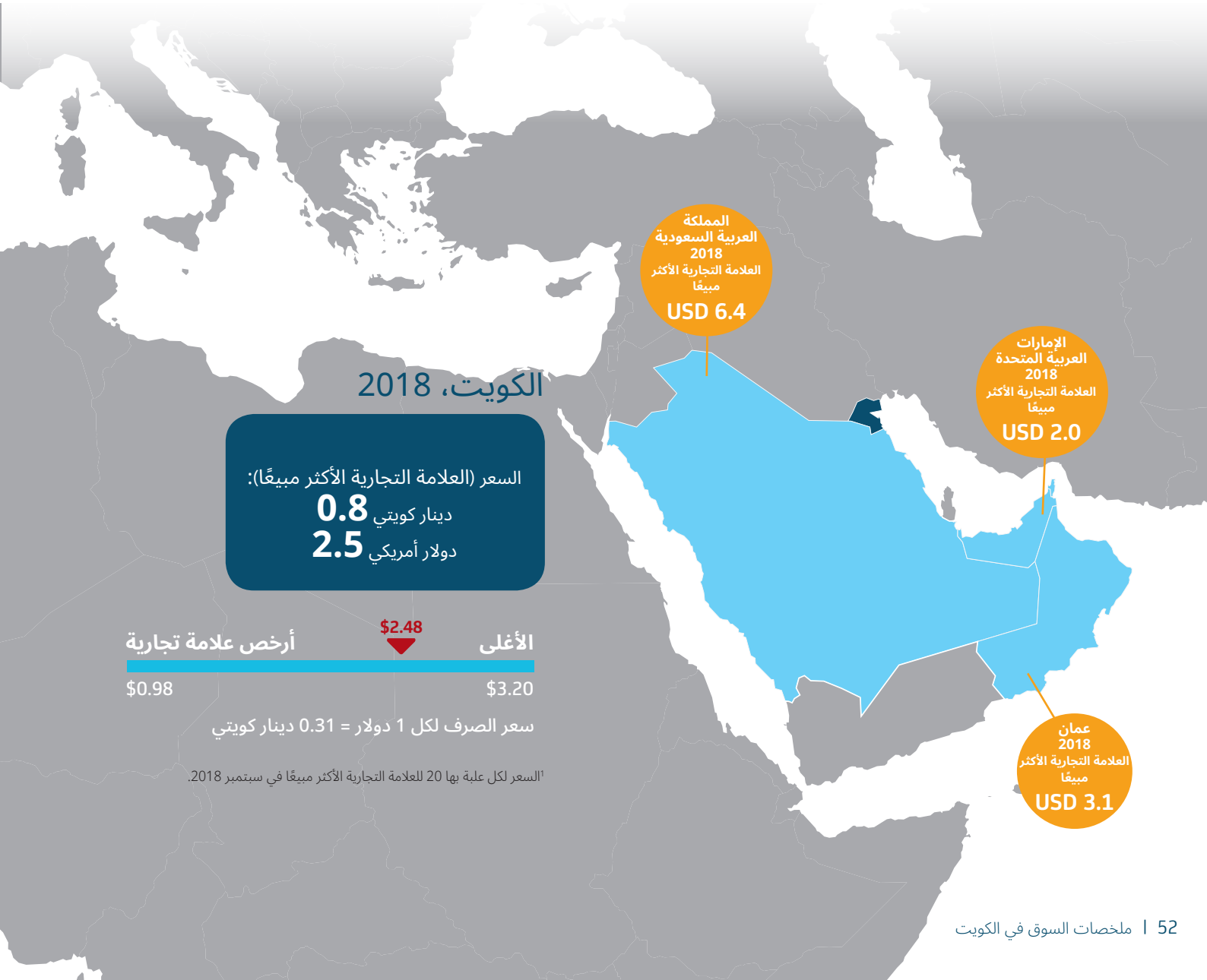

[1] السعر لكل علبة بها 20 للعلامة التجارية الأكثر مبيعًا في سبتمبر 2018.

الكويت: العائد الضريبي المطبق على السجائر [2]

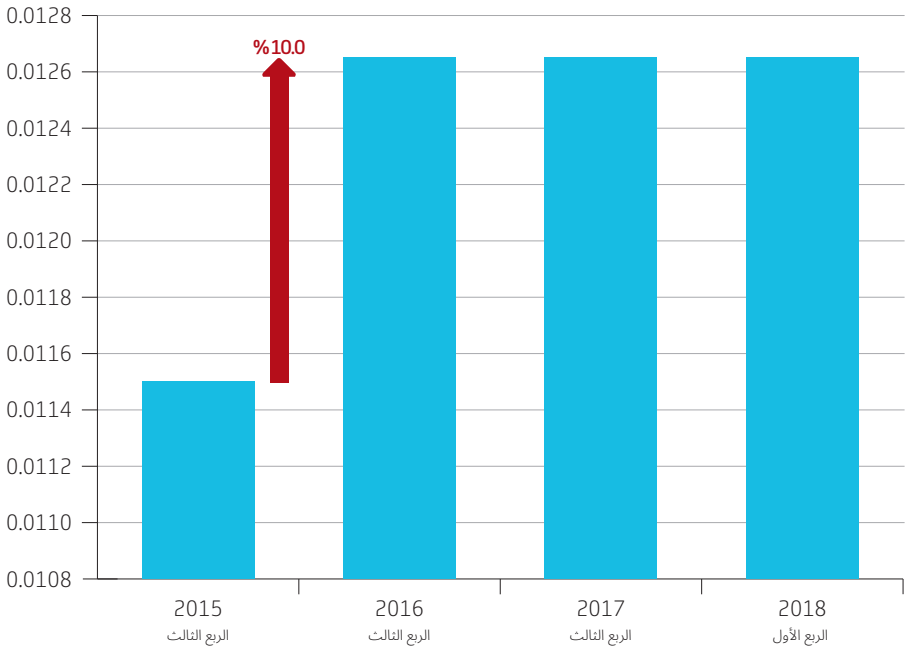

المصدر: Oxford Economics

[2] يتم تطبيق السعر في شهر يوليو من كل عام لأكثر علامة تجارية مباعة في عام 2016 (مارلبورو). يشمل ذلك الرسوم الجمركية على سعر الوحدة المحدد وضريبة الإنتاج وضريبة القيمة المضافة، حسب الاقتضاء.

الكويت: استهلاك السجائر

- من المرجح ارتفاع إجمالي الاستهلاك (القانوني والخاص بالمنطقة التجارية الحرة وغير القانوني) بحوالي 6.0 مليار في عام 2017 من 5.3 مليار في عام 2016، ارتفاع بنسبة 14.3%. ضمن هذا، تم حساب ما يزيد قليلاً عن 98% من الاستهلاك المحلي القانوني. كان هناك انخفاض متواضع في حصة الاستهلاك القانوني المحلي في الربع الأول من عام 2018، ولكن عند 97.6%، فإن الغالبية العظمى من إجمالي الاستهلاك هي السجائر المحلية القانونية وهذه الحصة أعلى من أي سوق آخر في دراستنا.
- حسابات قانونية غير محلية لحوالي نصف ما تبقى من إجمالي الاستهلاك. قدر استهلاك السجائر القانونية غير المحلية كنسبة من إجمالي الاستهلاك بنسبة 1.0% في عام 2017، أي أعلى بمقدار 0.2 عن عام 2016. في الربع الأول من عام 2018 ارتفعت نسبة السجائر القانونية غير المحلية إلى 1.3% من إجمالي الاستهلاك.
- نحن نقدر أن معدل الوقوع غير المشروع انخفض إلى 0.6% في عام 2017 من 0.9% في عام 2016 قبل الزيادة في الربع الأول من عام 2018 إلى 1%. من حيث الحجم، انخفض الاستهلاك غير القانوني إلى 33.2 مليون سيجارة في عام 2017 من 50 مليون سيجارة في عام 2016 لتحقق هبوط بلغ 6.3%.
- استحوذت التدفقات الداخلة غير القانونية على كل الاستهلاك غير القانوني في 2017، مع عدم إرسال تقرير عن الحالة غير القانونية غير المحلية.
- بالمقارنة مع الدول الأخرى التي يشملها هذا التقرير، تستهلك الكويت نسبة أقل بكثير من السجائر في منطقة التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة. في عامي 2016 و 2017، كانت هناك صفر سجائر في منطقة التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة، بينما ارتفعت في الربع الأول من عام 2018 إلى 0.1% فقط من إجمالي الاستهلاك.

الكويت: تركيبة استهلاك السجائر

	2016		2017		2018 الربع الأول	
السكان (بالمليون نسمة في عام 2018 كتقديرات للعام بأكمله)	4.0		4.1		4.2	
انتشار التدخين (النسبة المئوية للمدخنين من السكان الذين بلغوا السن القانونية للتدخين)	%43		%43		[1]%43	
	السجائر بالمليار	%	السجائر بالمليار	%	%	% لنقطة التغيير 2017-18
الاستهلاك المحلي القانوني (LDC)	**5,181.5**	**98.2**	**5,889.4**	**98.4**	**97.6**	**-0.8**
سجائر منطقة التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة (FTZ)	**-**	**-**	**2.2**	**0.0**	**0.1**	**0.1**
إجمالي التدفقات الواردة غير المحلية (ND)	**94.0**	**1.8**	**94.0**	**1.6**	**2.3**	**0.8**
قانوني غير محلي (NDL)	44.0	0.8	60.8	1.0	1.3	0.3
غير قانوني وغير محلي	50.0	0.9	33.2	0.6	1.0	0.4
محلي غير قانوني	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
إجمالي الاستهلاك	**5,275.5**	**100.0**	**5,985.6**	**100.0**	**100.0**	**-**
إجمالي الاستهلاك غير القانوني	**50.0**	**0.9**	**33.2**	**0.6**	**1.0**	**0.4**
إجمالي الاستهلاك غير القانوني ومنطقة التجارة الحرة	**50.0**	**0.9**	**35.4**	**0.6**	**1.1**	**0.5**

المصدر: Oxford Economics

[1]سبتمبر 2018

الكويت: تركيبة استهلاك السجائر
(النسبة المئوية من إجمالي الاستهلاك)

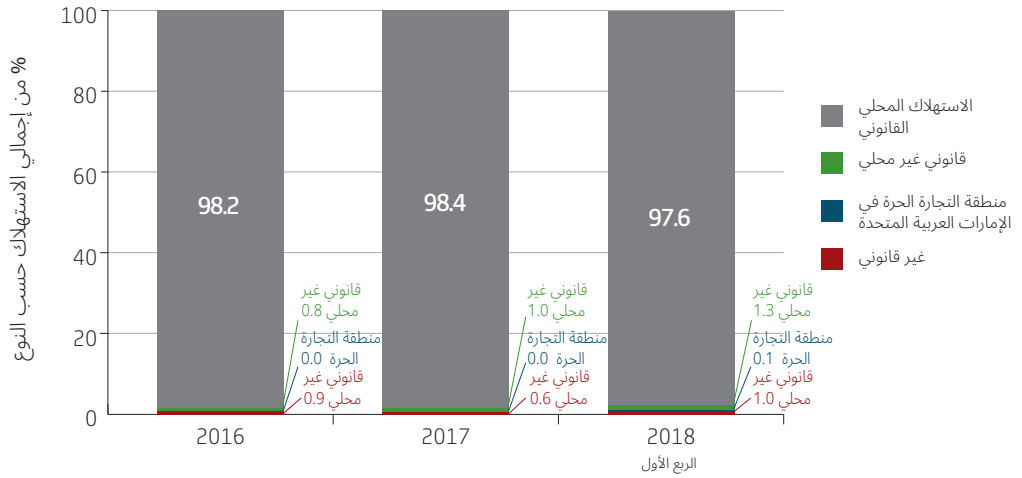

المصدر: Oxford Economics

الكويت: الموارد المالية الحكومية

- كجزء من دول مجلس التعاون الخليجي، تفرض الكويت نظامًا ضريبيًا فرديًا على السجائر التي تفرض رسومًا جمركية 100% من سعر التكلفة والتأمين والشحن، مع حد أدنى محدد بقيمة 27 دولارًا لكل 1000 سيجارة.
- بعد الاتفاق بين وزراء مالية دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2015، اتخذت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي القرار في مايو 2017 لفرض ضريبة بنسبة 100% على السجائر في جميع أنحاء الاتحاد. وحتى الآن تم تنفيذ هذه الضريبة في الإمارات والسعودية والبحرين، ومن المتوقع أن تفعل ذلك عمان والكويت، على الرغم من أنه لم يتم تحديد أي تاريخ حتى الآن.
- تشير تقديراتنا إلى أن الخسارة الضريبية المرتبطة بالاستهلاك غير القانوني للسجائر في عام 2017 بلغت 0.4 مليون دينار كويتي (1.2 مليون دولار أمريكي). وهذا يمثل انخفاض قدره 34.1% بالمقارنة بعام 2016.
- مع ارتفاع الحصة غير القانونية من إجمالي الاستهلاك إلى 1% في الربع الأول من عام 2018 من 0.6% في عام 2017، من المرجح أن تبلغ القيمة الاسمية للخسارة الضريبية والخسارة الضريبية كنسبة من إجمالي إيرادات ضريبة التبغ المحتملة سترتفع بشكلٍ متواضع في 2018 ككل.

الكويت: الإيرادات الضريبية المتوقعة والخسائر الضريبية المُقدرَّة

	2016		2017		% تغيير في العملة المحلية 2017-2016
	مليون دينار كويتي	مليون دولار أمريكي	مليون دينار كويتي	مليون دولار أمريكي	
الإيرادات الضريبية المتوقعة على مبيعات السجائر المحلية القانونية	57.0	189.0	64.9	215.2	13.9
الإيراد الضريبي المتوقع من سجائر المنطقة التجارية الحرة بالإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	0.0	—
العدد المقدر للسجائر غير القانونية التي تم شراؤها (بالمليون سجارة)	50.0		33.2		-33.5
الالتزامات الضريبية المقدرة من سجائر المنطقة التجارية الحرة بالإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	0.0	0.1	—
الخسارة الضريبية المقدَّرة من الاستهلاك غير القانوني	**0.5**	**1.8**	**0.4**	**1.2**	**-34.1**
إيراد ضريبة الإنتاج المفقود	0.5	1.8	0.4	1.2	-34.1

المصدر: Oxford Economics، استنادًا إلى بيانات فيليب موريس الدولية

الكويت: إجمالي الإيرادات الضريبية المحتملة حسب نوع السجائر وتقدير الخسائر الضريبية بسبب الاستهلاك غير المشروع

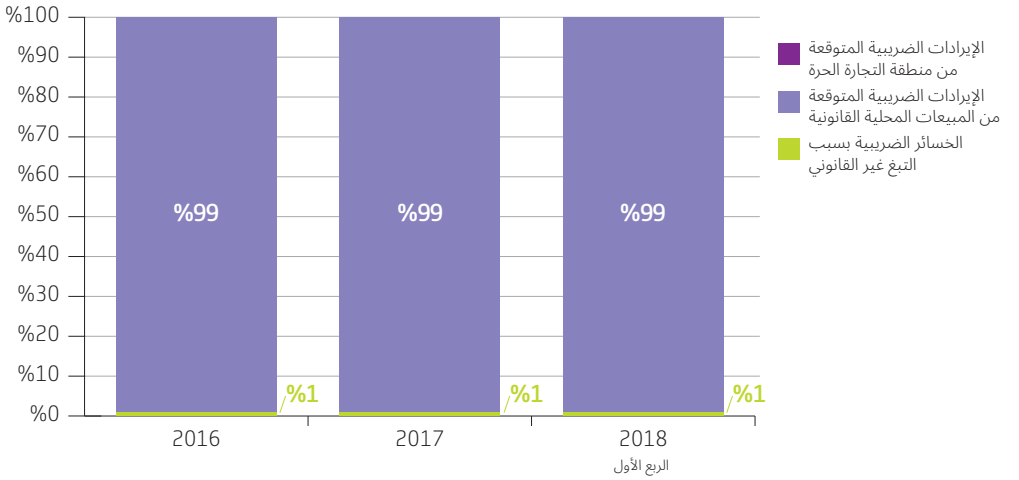

المصدر: Oxford Economics

الكويت: التدفقات التجارية

- تشير تقديراتنا إلى أن ثلثي السجائر غير المحلية المستهلكة في الكويت في عام 2017 كانت غير قانونية (61 مليون من إجمالي 94 مليون). في تقديرنا أنه تم استهلاك 33 مليون سيجارة غير قانونية غير محلية[1].
- ضمن هذا الإجمالي ، يتم تصنيف ثلثي نسبة المخاطر غير المنزلية على أنها أخرى/غير محددة[2] - على الرغم من أننا نقدر أن هناك انخفاضًا بسيطًا في الحجم في هذه الفئة عام 2017. انخفض إجمالي حجم السجائر غير المنزلية بنسبة 33% في عام 2017، حيث انخفضت إلى 33 مليون من 50 مليون.
- تقدّر السجائر من العراق (7.9 مليون) ومصر (0.4 مليون) كأحد أعلى المصادر الخاصة للتهريب في عام 2017. وكما هو الحال في الأسواق الأخرى في هذه المنطقة، لم يتم تحديد أي سجائر مقلدة في الكويت لأي فترة تغطيها هذه الدراسة.
- وكما يتضح من وجود سجائر كويتية محددة في استطلاعات ربحية السهم الواحد من البلدان الثلاثة الأخرى ضمن هذا التقرير، فإن نسبة متزايدة من المبيعات القانونية المحلية الكويتية تتدفق خارج البلاد. كان هناك ما يقدر بنحو 68 مليون سيجارة كويتية متنوعة تم تحديدها في سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في عام 2017، مقارنة بحجم لا يُذكر في عام 2016. وهذا يعادل 1.1% من المبيعات القانونية المحلية في عام 2017.

الكويت: طبيعة إجمالي التدفقات الداخلة غير القانونية وغير المحلية، 2017

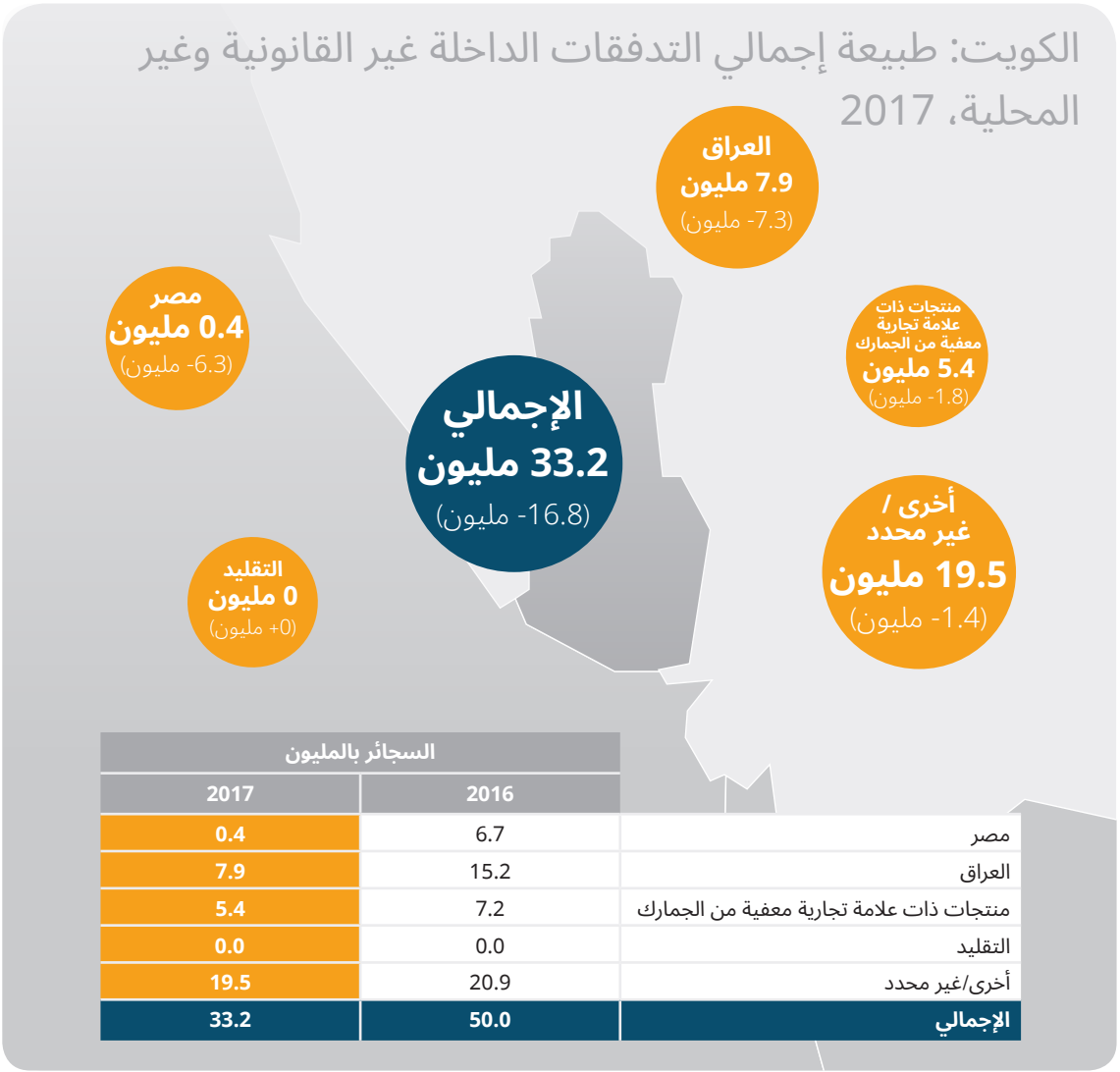

السجائر بالمليون		
2017	2016	
0.4	6.7	مصر
7.9	15.2	العراق
5.4	7.2	منتجات ذات علامة تجارية معفية من الجمارك
0.0	0.0	التقليد
19.5	20.9	أخرى/غير محدد
33.2	**50.0**	**الإجمالي**

المصدر: نموذج تدفق تكنولوجيا المعلومات وOxford Economics

[1] تم تقديره باستخدام بيانات الركاب ومعدل انتشار التدخين في بلد/سوق السائحين والحد المسموح به من رسوم الاستيراد الشخصي المعفاة من الرسوم الجمركية.

[2] يشير متغير السوق غير المحدد إلى علب السجائر التي لا تحمل علامات سوق محددة أو وضع علامات معنية بالتعريفة الجمركية. حسبما يكون السوق المقصود غير معروف.

الكويت: خلفية الاستهلاك 2017

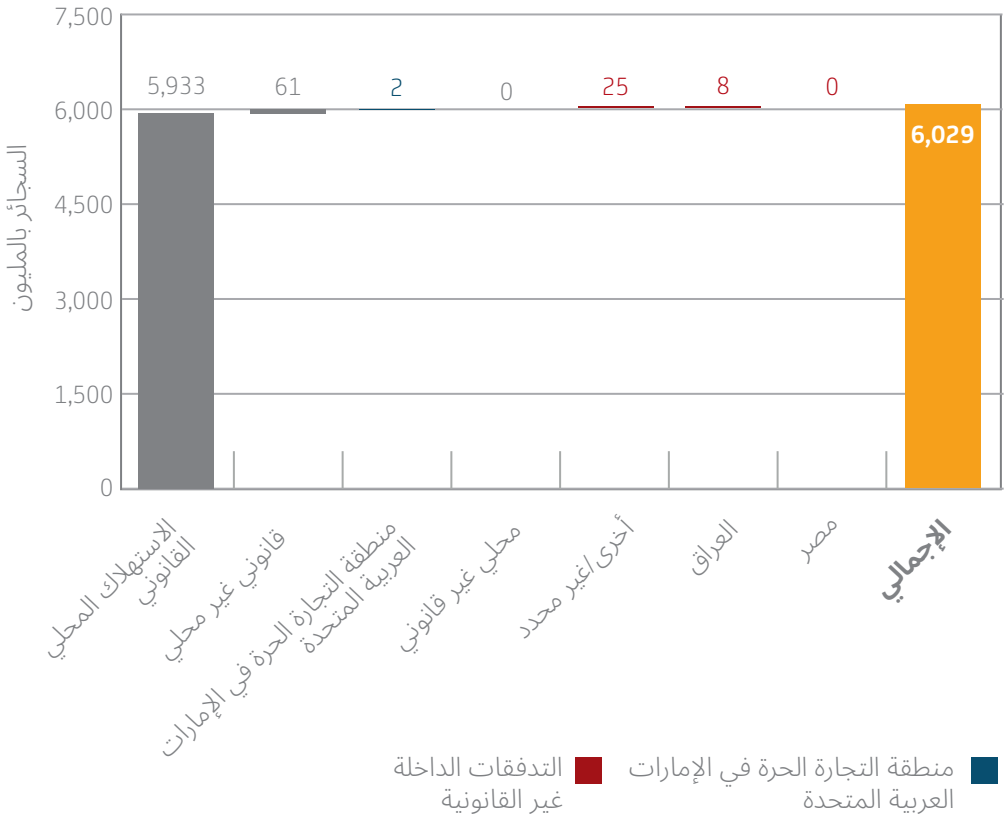

المصدر: Oxford Economics

الكويت: مصادر البيانات

	المصدر لأساسي	الحساب	التعليقات
التدفقات الخارجة من السجائر المحلية المدفوعة الضرائب	استطلاعات العلب الفارغة في الأسواق الأخرى المشمولة في هذا التقرير.	تستخدم بيانات استطلاع العلب الفارغة في أسواق أخرى لتحديد وجود عبوات تحمل علامات خاصة بالسوق في الكويت (على سبيل المثال ، التحذيرات الصحية وأختام الضرائب إلخ).	عدد محدود من السجائر الكويتية المتغيرة التي تم تحديدها في الأسواق الأخرى المشمولة في هذا التقرير.
الاستهلاك المحلي القانوني (LDC)	—	المبيعات المحلية القانونية مطروح منها تدفقات المبيعات القانونية.	تدفقات محدودة من السجائر المدفوعة الأجر ، وبالتالي فإن المبيعات القانونية المحلية والاستهلاك المحلي القانوني متقاربان بشكلٍ وثيق.
سجائر منطقة التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة (FTZ)	استطلاعات العلب الفارغة، تقديرات أكسفورد أيكونوميكس.	التقديرات تشير إلى استخدام أسهم استطلاع العلب الفارغة من إجمالي الاستهلاك الذي تم تسجيله من خلال العلامات التجارية التي تم إنتاجها في المنطقة التجارية الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة.	يجب أن تدفع السجائر التي يتم إنتاجها في المنطقة التجارية الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة جميع الضرائب السارية عند دخول الإمارات العربية المتحدة من منطقة التجارة الحرة أو دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى من منطقة التجارة الحرة. ومع ذلك، في ضوء عدم اليقين بشأن ما إذا كان هذا هو الحال، نختار تصنيف هذه السجائر بشكلٍ منفصل عن القانوني غير المحلي والتدفقات الداخلة غير المحلية.
إجمالي التدفقات الواردة غير المحلية (ND)	—	مجموعة من السجائر القانونية غير المحلية، وغير القانونية وغير المحلية وسوق التجارية الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة.	—
قانوني غير محلي (NDL)	—	يقدر باستخدام بيانات الركاب ومعدلات التدخين وبدل استيراد شخصي معفي من الرسوم الجمركية.	الحد الأقصى للمبلغ النظري الذي يمكن للفرد حمله عبر الحدود. بيانات الركاب من منظمة السياحة العالمية ونموذج Oxford Economics للسياحة.
غير قانوني وغير محلي	استطلاع العلب الفارغة.	على أساس استطلاع العلب الفارغة بالإضافة إلى تقديرات Oxford Economics.	تقدير مستمدة من استطلاع العلب الفارغة في الربع الثالث من 2016 والربع الأول من عام 2018. راجع منهجية التقرير لمزيد من التفاصيل.
محلي غير قانوني	الأرباح لكل سهم والذكاء الصناعي.	استناداً إلى زيادة مراجعة التجزئة.	استطلاعات العلب الفارغة لا تحدد أي سجائر محلية غير مشروعة في الكويت. وهذا ما تؤكده أدلة غير مؤكدة في هذا المجال.
إجمالي الاستهلاك غير القانوني	—	مجموع غير القانوني وغير المحلي.	—
إجمالي الاستهلاك	—	المبيعات المحلية القانونية مطروح منها التدفقات الخارجة من السجائر المحلية المدفوعة الضرائب، بالإضافة إلى الاستهلاك القانوني غير المحلي المقدَّر وبالإضافة إلى استهلاك سجائر المنطقة التجارية الحرة بالإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى الاستهلاك غير القانوني المقدَّر.	يبلغ معدل استهلاك تقنية تدفق البيانات 6.0 مليار سيجارة لعام 2017.
إجمالي الخسارة الضريبية	—	إجمالي الاستهلاك غير المشروع مضروبًا في متوسطمعدلات الضرائب المرجحة (رسوم الاستيراد وضريبة الإنتاج).	راجع منهجية التقرير لمزيد من التفاصيل.

OXFORD ECONOMICS
(المقرات الرئيسية)
Abbey House, 121 St Aldates
Oxford, OX1 1HB, UK
البريد الإلكتروني: mailbox@oxfordeconomics.com
هاتف: 268900 1865 44+

لندن
Broadwall House, 21 Broadwall
London, SE1 9PL, UK
هاتف: 1400 803 207 44+

نيويورك
Hanover Square, 8th Floor 5
New York, NY 10004, USA
هاتف: 1879 786 646 1+

سنغافورة
Battery Road 6
05-#38
Singapore 049909
هاتف: 0115 6850 65+

هونج كونج
16-F, Suite 3015/30
Entertainment Building
Queen's Road Central 30
هاتف: 1097 3103 852+

illicittobacco.oxfordeconomics.com

www.oxfordeconomics.com